وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة سعيدة ـ الدكتور مولاي الطاهر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

تقرير تربص مقدم لاستكمال متطلبات شهادة ماستر
في علوم التسيير
تخصص: إدارة بنكية
بعنوان:

محددات أداء الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر
دراسة ميدانية: "البنك الوطني الجزائري فرع ولاية النعامة BNA"

من إعداد الطالب:
❖ بورحلة جيلالي

تحت إشراف الأستاذ:
* د . نزعي عز الدين

لجنة المناقشة:

الأستاذ:----------د. نزعي عزالدين----------مشرفاً

الأستاذ----------د. الهاشمي الطيب----------رئيساً

الأستاذ----------د. مهدي عمر----------ممتحناً

السنة الجامعية:2021/2020

تحية شكر

تتناثر الكلمات حبراً وحباً ..
على صفائح الأوراق ..
لكل من علمني..
ومن أزال غيمة جهل مررت بها ..
برياح العلم الطيبة..
ولكل من أعاد رسم ملامحي..
وتصحيح عثراتي ..
أبعث تحية شكر واحترام .

زهر
ZHR

إهداء

باسم الله الموفق و المستعين

مرت قاطرة البحث بكثير من العوائق ومع ذلك حاولت تخطيها بثبات

بفضل من الله و منه

إلى أبي الغالي الذي رافقني طيلة مسيرتي الدراسية ،إلى أمي الحبيبة

حفظهم لي الله

إلى كل إخوتي

إلى كل أصدقائي

داعيا من الله أن يوفقنا و يسدد خطانا .

بورحلة جيلالي

الفهرس

الشكر	
الإهداء	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	**01**
الفصل الأول :محددات الأداء	
المبحث الأول :ماهية الأداء	**6**
المطلب الأول :تعريف الأداء	**6**
المطلب الثاني :مكونات الأداء ومعدلاته	**7**
المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في الأداء	**9**
المبحث الثاني : تقييم الأداء المصرفي	**11**
المطلب الأول : تعريف تقييم الأداء المصرفي	**11**
المطلب الثاني :أهداف وأهمية تقييم الأداء المصرفي	**11**
المطلب الثالث :أسس ومعايير تقييم الأداء المصرفي	**15**
الفصل الثاني :الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر	
المبحث الأول :ماهية المصارف الإسلامية	**20**
المطلب الأول : تعريف المصارف الإسلامية ونشأتها	**20**
المطلب الثاني : خصائص وأهداف المصارف الإسلامية	**24**
المطلب الثالث : أسس وضوابط المصارف الإسلامية	**28**
المبحث الثاني : الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر	**31**
المطلب الأول : واقع المصارف الإسلامية في الجزائر	**31**
المطلب الثاني :سبل تطوير المصارف الإسلامية في الجزائر	**32**
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في الجزائر	**37**

الفصل الثالث : دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA فرع النعامة	
المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية	**40**
المطلب الأول : لمحة عن البنك الوطني الجزائري وكالة النعامة *730* BNA	**40**
المطلب الثاني : طريقة الدراسة	**45**
المطلب الثالث : الأسس الإحصائية المستخدمة وثبات أداة الدراسة	**46**
المبحث الثني : عرض النتائج وتحليلها	**47**
المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة	**47**
المطلب الثاني : التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة	**52**
المطلب الثالث : اختبار الفرضيات	**57**
خاتمة	**60**
قائمة المصادر والمراجع	
الملاحق	

قائمة الجداول:

الجدول (1): يوضح الاستبيانات الموزعة والمستردة	47
الجدول (2): استخدام سلم ليكارت الثلاثي لدرجات أفراد العينة	47
الجدول (3): يوضح نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ للمحور الأول	48
الجدول (4): يوضح نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ للمحور الثاني	48
الجدول (5): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	49
الجدول (6): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن	50
الجدول (7): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي	51
الجدول (8): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير علاقة العمل	51
الجدول (9): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات العمل	52
الجدول (10): يوضح آراء الموظفين حول محددات أداء البنك الوطني الجزائري BNA	53
الجدول (11): يوضح آراء الموظفين حول الصناعة المصرفية الإسلامية	55

الجدول (12): يوضح معامل الإرتباط	57
الجدول (13): يوضح نتائج الفرضية الأولى	58
الجدول (14): يوضح نتائج الفرضية الثانية	59

قائمة الأشكال:

شكل (1): يوضح توزيع التكراري للأفراد لمتغير الجنس	49
الشكل (2): يوضح توزيع التكراري للأفراد لمتغير السن	50
الشكل (3): يوضح توزيع التكراري للأفراد لمتغير المستوى التعليمي	51
الشكل (4): يوضح توزيع التكراري للأفراد لمتغير علاقة العمل	51
شكل (5): يوضح توزيع التكراري للأفراد لمتغير سنوات العمل	52
شكل (6): يوضح الهدف من عرض الصيرفة الإسلامية	54
شكل (7): يوضح كيفية الترويج للمعاملات الجديدة	55
شكل (8): يوضح الطريقة المتبعة لتحسين الحصة السوقية	57

المقدمة العامة

مقدمة عامة

مقدمة:

اعتمدت البنوك منذ نشأتها على التعامل بالفوائد، لذا فكر عدد من علماء الاقتصاد والشريعة المسلمين أن لا يكون هناك حرمان من التنمية والاستثمار بسبب حرمة الفوائد(الربا)، وباجتهادات الكثير من العلماء و المفكرين المسلمين ظهرت فكرة المصارف الإسلامية التي تقوم بدور الوسيط المالي دون اللجوء إلى الفوائد أخذاً وعطاءا، وذلك انطلاقاً من الآية الكريمة : " الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فألئك أصحاب النار هم فيها خالدون "**البقرة275**

ونظراً للتطور السريع الذي شهدته الصيرفة الإسلامية وظهورها كبديل للبنوك التقليدية خاصة في البلدان الإسلامية ونظرا لدورها البارز في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه تحتم على هذه البلدان إعادة التفكير في تطوير أنظمتها المصرفية للتجاوب مع هذا النوع من التمويل ومحاولة تحويلها إلى استخدام الصيرفة الإسلامية، والجزائر كغيرها من بلدان العالم تسعى لاستخدام هذا النوع من التمويل خاصة في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها والأزمة المالية التي تكاد تعصف بها.

وهذا ما أدى إلى ظهور مجموعة من الأصوات التي تنادي بتطبيق النظام المالي الإسلامي الذي يقوم على الضوابط والقواعد المستمدة من الشريعة الإسلامية، والتي تستبعد المعاملات القائمة على الفائدة الربوية والمجازفات في تنظيم أعمالها التمويلية لتحقيق التوازن بين دائرتي الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي، ما يؤدي في الأخير إلى المحافظة على الاستقرار وتحقيق النمو الاقتصادي لذلك تتلخص إشكالية هذه الدراسة في التساؤل التالي:

مقدمة عامة

1- إشكالية البحث

تعرف الصناعة المصرفية الإسلامية انتشارا و تطورا كبيرا ،غير أن هنالك تمايز بين الدول في درجة الاهتمام بها ومستوى قبولها و تطورها ، فهنالك من كانت سباقة حتي قبل الأزمة العالمية لسنة 2008 للسماح للخدمات المصرفية الإسلامية بالنشاط .

من خلال ما سبق فإن الإشكالية تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي :

-هل لمحددات الأداء دور في الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر؟

و يتفرع عن هذا التساؤل مجموعة التساؤلات الفرعية و هي :

1. هل لمحددات الأداء دور رئيسي في الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر ؟
2. هل هنالك تحديات و فرص تواجه الصيرفة الإسلامية ؟
3. ما هي إسهامات محددات أداء الصناعة في تطوير الصيرفة الإسلامية؟

2 - فرضيات البحث

يقوم البحث على فرضيتين أساسيتين هما :

1- لمحددات الأداء دور رئيسي في الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر.

2- هنالك العديد من الفرص و التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في الجزائر.

3- أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا ابحث إلى الحصول على حقائق و بيانات وتقارير محددة عن محددات أداء الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر فالبعض يسعى على نشر الوعي العام بشأن العمل المصرفي الإسلامي و التعرف بالخدمات المالية الإسلامية في الجزائر ، وتوفير المعلومات المتعلقة بها و العمل على تنميتها و تطويرها .

4- أهداف البحث :

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية. :

1- التعرف على المصارف الإسلامية في الجزائر

2- التعرف على أسس و ضوابط التي تقوم عليها الصناعة المصرفية الإسلامية فى الجزائر

5- منهج البحث:

لقد تم إتباع المنهج الوصفي في هذه الدراسة انطلاقا من تحديد الإشكالية ، ووضع الفرضيات ثم محاولة الإلمام بمفاهيم بحث موضوع الدراسة ،يقوم هذا المنهج على الوصف الدقيق للظاهرة و يتعدى إلى تحليلها و استخراج النتائج ، وبالتالي فك الغموض و الوصول إلى حلول هذه المشكلة المراد دراستها و التعمق في زواياها بشكل مفعل .

6- صعوبات البحث:

- اتساع الموضوع وتشبعه خاصة فيما يتعلق بالصناعة المصرفية الاسلامية
- محدودية المراجع التي تتناول موضوع الدراسة بصفة خاصة

7- مبررات اختيار الموضوع:

من الأسباب الجوهرية التي أدت إلى اختيار الموضوع ما يلي:

- التعرف على الدور التي تلعبه المصارف الاسلامية .
- تسابق المصارف لجلب أكبر عدد ممكن من العملاء والاحتفاظ بهم وبناء علاقة متينة بينهم
- الميل الشخصي للموضوع وحب الاطلاع.

8- حدود الدراسة:

أما فيما يخص الدراسة فتمثلت في ما يلي:

- **الحدود الزمنية:** خلال السداسي الأول من سنة 2021
- **الحدود المكانية:** البنك الوطني الجزائري فرع النعامة BNA.

9- الدراسات السابقة:

من خلال البحث و استقصاء الدراسات التي لها علاقة بهذه الدراسة تحصل الباحث على عدة دراسات، وقد قام الباحث بترتيبها من الأحدث إلى الأقدم، وهي على النحو الآتي:

1- دراسة (مريم رستم 2014) تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية ، هذه الدراسة تقييم المداخل المتبعة في تحول المصارف التقليدية ، تحول العمل المصرفي الإسلامي مع اقتراح نموذج تطبيقي للتحول يلائم طبيعة عمل المصارف التقليدية في سورية ، و كانت نتائج هذه الدراسة على النحو الآتي : وقد توصلت الباحثة إلى العديد من النتائج أهمها أن مرحل ة التحول الكلي أدت إلى حدوث تحسين جوهري في جميع مؤشرات الدراسة (السيولة ، الربحية ، النشاط) .

2- دراسة (سالم العطيات و الحكيم 2010) أثر التحول للمصرفية الإسلامية في تطوير آليات و أدوات استقطاب الموارد المالية و توظيفها ، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معنى التحول للمصرفية الإسلامية (مفهومه ، دوافعه، أشكاله ، أساليبه ، الحكم الفقهي ، و أثر هذا التحول في تطوير آليات و استقطاب الموارد المالية و توظيفها ، واستعراض تجارب عملية لأثر هذا التحول ، ومدى استفادة القطاع منه ، وقد توصل الباحثين إلى النتائج التالية:

-هنالك رغبة من قبل القائمين على المصارف التقليدية في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية .

-يعتبر توفير الموارد البشرية المؤهلة من أهم متطلبات التحول للمصرفية الإسلامية .

-إن إمكانية تحول المصارف التقليدية في الجزائر للمصرفية الإسلامية متاحة بكافة أشكالها.

الفصل الأول: محددات الأداء

تمهيد:

إن من أهم عوامل نجاح المؤسسات المعاصرة هو اهتمامها بالعنصر البشري وبمدى تحقيق رغباته وآماله ، فبقاء المؤسسات واستمرارها في ظل المنافسة العالمية الكبيرة والشديدة مرهون بهذا العنصر.

ولكن لا يكفي للبقاء والاستمرار بجلب عاملين أكفاء فقط ، بل يجب الاهتمام بهم وتحسين مستواهم وذلك عن طريق تقييم أدائهم وتحسينه باستمرار ،وتعتبر سياسة دراسة الأداء وتقييمه من أهم السياسات المستعملة من قبل المنظمات العالمية لكونها تدرس أداء العاملين دراسة شاملة وكاملة بالإضافة إلى تقديمها معلومات تفيد حتما المؤسسات في اتخاذ إجراءات وحلول لبعض المشاكل ولمعرفة هذه المعلومات والإجراءات سوف نتطرق في هذا الفصل إلى مفهوم الأداء وتقييم الأداء ومجالات استخدام نتائج التقييم في المؤسسة.

المبحث الأول : ماهية الأداء

المطلب الأول : تعريف الأداء:

يعبر الأداء عن البعد التطبيقي لمجمل نشاط المنظمة لأن هناك وجهات نظر عدة تناولت مفهوم الأداء، فقد ذكر أن الأداء يعبر عن الكيفية التي تستخدم بها الوحدة الاقتصادية مواردها وطريقة تفاعلها مع بيئتها، فهو يمثل انعكاسا لقدرة الوحدة الاقتصادية على تبني خيارها وتطبيقه، لذلك فهو الجوهر الذي تتجه صوبه عملية تقييم الأداء، إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهوم محدد للأداء، ويبرز الاختلاف في تحديد مفهوم للأداء من خلال المعايير وتنوع الأهداف المعتمدة في دراسته وقياسه من قبل الباحثين. ومنهم من يرى بأن الأداء ما هو إلا انعكاسا لكيفية استخدام الوحدة الاقتصادية للموارد البشرية والمادية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.

يشير الأداء إلى درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد ، وهو يعكس الكيفية التي يحقق أو يشبع الفرد متطلبات الوظيفة وغالبا ما يحدث تداخل بين الأداء والجهد فالجهد يشير إلى الطاقة المبذولة ، أما الأداء قياس على أساس

النتائج التي حققها الفرد[1] ويعتبر مفهوم الأداء على المستوى الذي يحققه الفرد العامل عند قيامه بعمله من حيث كمية وجودة العمل المتقدم من طرف ، والأداء هو ما يبذله كل من يعمل بالمؤسسة من منظميين ومديرين ومهندسين،[2] كما يعرف الأداء بأنه محاولة تحقيق تلك الأهداف المنتظرة من تخفيض الموارد المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف ويشمل مفهومي " الفعالية " وهي الوصول إلى الأهداف المرجوة ،" النجاعة " وهي تخفيض الموارد المستخدمة.

بينما يتميز تعريف " ظاهرة محمود كلادة " بالشمولية حيث قال : الأداء هو درجة تحقيق الفرد العامل للمهام الموكلة، إليه من حيث الجهد والجودة والنوعية المحققة مع العمل علة تخفيض تكاليف الموارد المستخدمة[3] .

المطلب الثاني : مكونات الأداء ومعدلاته

تتمثل محددات الأداء فيما يلي:

الدافعية الفردية : يجب أن تتوفر لدى الفرد دافعية العمل ، وقد يكون هذا الدافع قويا أو ضعيفا.

القدرة على أداء العمل المعين : يجب أن يتوفر في الفرد القدرة على أداء العمل الموكلة إليه.

إدراك الدور والمكانة : يجب غلى الفرد أن يدرك ويفهم دوره في المنظمة ، لأنه يوجد أفراد يبذلون جهودا فائقة ويكون مقبولا.

1- خطوات تحديد معدلات الأداء:

يمكن حصر أهم الخطوات إتباعها لتحديد معدلات الأداء فيما يلي:

تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها من التقييم وتتمثل في :

أهداف إستراتيجية : تتعلق بالمنظمة والعاملين والمجتمع على المدى البعيد.

---

[1] رواية محمد حسن ، **إدارة الموارد البشرية ، رؤية مستقبلية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 ص25

[2] وسيلة حمداوي ، **إدارة الموارد البشرية** ، مديرية النشر الجامعية قائمة ، 2004 ، ص143

[3] طاهر محمود كلادة ، **الإتجاهات الحديثة في القيادة الإدارية** ، دار زهران للنشر والتوزيع ، الأردن ، ص242

أهداف إدارية : تتعلق بالمكافأة والجزاءات والترقيات.

أهداف تنموية : تتعلق بتعريف الفرد بنقاط القوة والضعف وإمكانياته الشخصية التي تساعده في تنمية مهاراته وزيادة إنتاجيته.

-تحديد فئات الأفراد الذين سيتم تقييم أدائهم والمقالات المناسبة لكل فئة:

مثلا : جودة العمل ، السرعة في العمل ، الإتقان ، التعاون..... إلخ.

-تحديد عدة المعدلات وترشيد استخدامها : يجب أن لا تكون أقل أو أعلى من الحد المقبول لقياس الظاهرة المطلوبة وتحقيق الأهداف المنشودة.

-تحديد وزن كل معدل من المعدلات المستخدمة : وذلك بمراعاة الوظيفة ونوعية الأعمال وأهمية كل منها.

-بيان منهجية التطبيق : من أجل الحصول على أفضل النتائج تقوم بالاعتماد على مقياس رقمي أو وصفي أو نسبي أو أبجدي.

2- خصائص معدلات الأداء:

حتى يمكن تحديد معدلات القياس لابد من إعداد قائمة تفصيلية بالخصائص التي سيتم استعمالها للقياس ، ومن أهم هذه الخصائص نذكر:

-التوافق الإستراتيجي : يشير هذا المبدأ إلى مدى اهتمام معيار التقييم بإظهار الارتباط الموجودة بين أداء الوظيفة وإستراتيجية المنظمة ورعايتها وثقافتها.

مثال : إذا كانت المنظمة تهتم وتؤكد على خدمة العملاء فإن معيار التقييم سيتركز على قياس أداء العامليين عند قيامهم بخدمة العملاء.

-الصدق : يشير هذا المفهوم إلى ضرورة أن يقيس المعيار بالفعل ما وضع من أجل قياسه، وحتى يتسم المعيار بالصدق فلا يجب أن يعتريه النقض أو الغموض.

الثبات:

يشير هذا المبدأ إلى مدى إمكانية الاعتماد على المعيار وتكرار استخدامه أي مدى الثبات في وصف وتفسير المديرين والرؤساء المختلفين لنفس البيانات التي تم تجمعيها.

القبول:

إن هذا المبدأ يعتبر من أهم الخصائص التي يجب أن تتصف بها معدلات الأداء حيث أنه يوجد الكثير منها يتسم بالصدق والثبات ولكنها تستغرق وقتا طويلا في استخدامها ، لذا فالعاملين والمديرين يميلون إلى رفض استخدامها ومن هنا يتضح أنه لا يكفي الصدق والثبات في معدلات الأداء ولكن القبول العام لها أيضا وتعتبر هذه الأخيرة كخاصية جوهرية لمعايير تؤدي إلى زيادة فعالية نظم تقييم الأداء.

الخصوصية:

تعني أن تعطى معدلات الأداء دلائل محدودة وخاصة للعاملين عن ما يتوقعونه عن أدائهم وكيف يمكنهم مواجهة تلك التوقعات والخصوصية مهمة جدا لكل من الأهداف والإستراتيجية والتنموية للإدارة والأداء[1]

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في الأداء:

يتأثر الأفراد بالعديد من العوامل المختلفة والمتشابكة إذ يصعب تحديد كل هذه العوامل إذ تكاد لا توجد ظاهرة في الحياة الاقتصادية أو الحياة الاجتماعية ، وإلى جانب تعدد وإختلاف العوامل المؤثرة على الأداء يؤثر الزمان والمكان وكذا العوامل الفيزيائية على الفرد وأدائه ومن هنا يتضح أنه توجد عوامل تؤدي إلى رفع الأداء وأخرى تؤدي إلى خفضه ويمكن حصر بعضها في نوعين رئيسيين هما:

-**عوامل داخلية** : تتكون من مجموعة متعددة من العوامل نذكر منها:

[1] فيساح وسام وعموري ميلود ، " مذكرة لنيل شهادة ليسانس " **الحوافز وأثرها على أداء العاملين** ، المركز الجامعي ، المدية 2007/2006 .

العنصر البشري :

يشكل أهم مورد في المؤسسة فنمو تنافسية وتطور المؤسسة مرهون بمدى استقطابها لعناصر بشرية مميزة في مهاراتها ومعارفها وقدراتها على الانسجام في الجماعة ومدى تعاونها معها ، وبمدى العناية التي تعطيها لتنمية وتطوير ملكاتها والعمل على إيجاد وتنمية الدافعية X البيئة X الدافع لديها لبذل جهد أكبر وأداء أفضل ومنه : الاداء = القدرة

الإدارة :

إن للإدارة مسؤولية كبيرة في التخطيط والتنظيم وتنسيق وقيادة ورقابة جميع الموارد التي تقع ضمن نطاق مسؤوليتها وسيطرتهما فهي بذلك تؤثر على جميع الأنشطة في المؤسسة ومنه فهي مسؤولة بنسبة كبيرة عن زيادة معدلات الأداء داخل المؤسسة.

التنظيم :

يشمل على توزيع وتحديد المهام والمسؤوليات وفقا للتخصصات لدى العمال داخل المؤسسة أي تقسيم العمل عليه وفق مهاراتهم وإمكاناتهم الخاصة.

إن درجة التنظيم وإحداث المتغيرات اللازمة وفقا للمستجدات الجديدة في نظم وأساليب العمل والتوظيف ومنظومة الحوافز والتنمية والتدريب من شأنه أن يؤثر غلى الأداء ، لذا وجب أن تكون بأي مؤسسة مرونة ديناميكية في أي تنظيم بشكل تجعله قابلا للتغيير وفق المستجدات الراهنة.

بيئة العمل :

تشير على مدى أهمية العناصر المحيطة بالفرد أثناء تأديته وظيفته ، إن عدم الانتظام في العمل والانسحاب والغيابات والحوادث يعود سببها الرئيسي لسلبية بيئة العمل.

طبيعة العمل: وتشير إلى أهمية الوظيفة والمنصب الذي يشغله الفرد ومدى مقدار الفرص النمو والترقية المتاحة حيث كل ما ا زدت درجة توافق الفرد ووظيفته أدى ذلك إلى زيادة دافعيته وحبه لعمله وولائه لمؤسسته.

العوامل الفنية :

إن العوامل التكنولوجيا من آلات ومعدات ووسائل الاتصال وغيرها تؤثر تأثيرا كبيرا على الأداء الجيد ولا يكفي هذا بل يجب أن يكون الفرد على علم بكيفية عمل هذه الوسائل.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المصرفي

المطلب الأول: تعريف تقييم الأداء المصرفي

ينظر إلى تقييم الأداء على أنه جميع العمليات والدارسات التي ترمي إلى تحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية مع دارسة تطور العلاقة المذكورة خلال فترة زمنية معينة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة.[1]

كما يعّرف تقييم الأداء بأنه مجموعة من الإج راءات التي تقارن بها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المقررة بقصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى فعالية الأداء، كما يقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته للتأكد من أن أداء النشاط المصرفي قد تم بدرجةٍ عالية من الكفاءة.[2]

وبالتالي فقد عرّف الأداء من خلال معايير الفاعلية والكفاءة الاقتصادية حيث تبين أن هذه المعايير قد لا يمكن تحقيقها معاً ، لأنه من المحتمل أن يؤدي تعظيم الجانب الاقتصادي إلى التقليل من الفاعلية لتحقيق الكفاءة الأعلى فالمحتمل أن يكون هناك إنفاق أكثر، فالأداء هو انعكاس للطريقة التي يتم فيها استخدام المنشأة لمواردها البشرية والمادية بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.[3]

---

[1] **الكرخي** ، مجيد عبد جعفر، "**التحليل الكمي الاقتصادي: العلاقات الخطية**" ، الجزء الأول ، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد،2001، ص33.

[2] **المهندس**، منيرة، " **تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي د ارسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري** "، مجلة جامعة تشرين للدارسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27)، العدد (4)، سورية، 2005، ص 163.

[3] **د .الحسيني**، فلاح الحسن – **د . الدوري**، مؤيد عبد الرحمن ، " **إدارة البنوك مدخل كمي واست ارتيجي معاصر**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 222

ويمكن تقسيم تقييم الأداء إلى ثلاثة عناصر رئيسية هي[1]:

- الكفاءة (**Efficiency**): وهي تعبير عن مدى نجاح الوحدة الاقتصادية في إحكام العلاقة بين الموارد المستخدمة والمخرجات بطريقة كفؤة تهدف إلى تعظيم المخرجات وتخفيض المدخلات.
- الفعالية (**Effectiveness**): وهي تعبير عن مدى نجاح الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها وذلك عن طريق بيان العلاقة بين المخطط والفعلي من الأهداف، وفيما إذا نجحت الوحدة في تعبئة مواردها بالكفاءة المطلوبة في تحقيق الأهداف التي وضعتها في خطتها الإنتاجية.
- الإنتاجية (**Productivity**): فهي نسبة المدخلات إلى المخرجات أو إنها كمية الإنتاج منسوبة لعنصر من عناصر الإنتاج.

وكثيرا ما يستخدم مصطلح الإنتاجية كمفردة لمصطلح الكفاءة وهذا يعود إلى تداخل المفهومين بشكل كبير ولكن هناك اختلاف فيما بينهما، فعند حساب الإنتاجية لمجموعة من الوحدات الاقتصادية وذلك باشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تعبر عن الإنتاجية الجزئية لكل عنصر من عناصر المدخلات (كإنتاجية أرس المال، و إنتاجية العمل وغيرها من العناصر) فعندئذٍ يستخدم مفهوم الكفاءة كمؤشر لترتيب قيم الإنتاجية وبالتالي إن مفهوم الكفاءة يهتم بطريقة أو كيفية استغلال الموارد بهدف تحقيق أقصى مستوى ممكن من مخرجات هذه الموارد، بمعنى آخر يمكن القول بأن مفهوم الإنتاجية هو الإنتاجية الحالية (الحقيقية) أي ما أنتجته عناصر الإنتاج فعلاً بينما مفهوم الكفاءة هي ما يجب أن تنتجه تلك العناصر.[2]

---

[1] **العاني**، احمد حسين بتال_ **الكبيسي**، عبد الرحمن، عبيد جمعة،"**قياس أداء المؤسسات التعليمية باستخدام نموذج لا معلمي: جامعة الأنبار د ارسة حالة**"، جامعة الأنبار، العارق، 2004، ص 5.

[2] **Salerno**, C.S. **(2003). "What we know about the efficiency of higher education institutions: the best evidence**", Center for Higher Education Policy, University of Twente, Netherlands, 2003, p: 16.

ومن ناحية أخرى من الضروري التمييز بين مفهوم الكفاءة ومفهوم الفاعلية، فالفاعلية هي حصيلة تفاعل الأداء الكلي للوحدة الاقتصادية بما يتضمنه من نشاطات فنية ووظيفية وإدارية وما يؤثر فيه من متغير ات داخلية وخارجية، وبما أن الكفاءة هي العلاقة بين المدخلات والمخرجات، فإن الكفاءة تعتبر جزء من مكونات الفاعلية وتتحقق الفاعلية عندما تصل الوحدة الاقتصادية إلى أهدافها ، أما إذا حققت الأهداف بتكلفة عالية فإن كفاءتها في هذه الحالة تصبح منخفضة، بمعنى آخر إن تحقيق الهدف المنشود قد يكون فعالاً من حيث التكلفة ولكن في الواقع قد يؤدي إلى مستوى غير كفء أو أقل كفاءة من حيث تخصيص الموارد.[1]

مما سبق تستنتج الباحثة أن مفهوم الأداء أشمل وأوسع من مفهوم الكفاءة حيث أن الكفاءة تعبر عن مقياس أو مؤشر للأداء مثلها مثل بقية المقاييس الإنتاجية أو مقاييس الفعالية وغيرها من المؤشر ات والمقاييس وبالتالي إن عملية قياس الكفاءة للمنشأة هي عملية جزئية في تقييم أداء هذه المنشأة أو المؤسسة.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية تقييم الأداء المصرفي

الهدف الأساسي لتقييم الأداء يتجسد في تطوير الأداء وتحسين مستوى النشاط المصرفي ليتماشى في تطوره مع التوسع والتقدم الاقتصادي للبلد[2]، كما تهدف عملية تقييم الأداء إلى تحقيق الأهداف التالية:[3]

1 -قياس مدى كفاءة الأنشطة محل التقييم وفاعليتها، لمعرفة مدى نجاح الوحدة في تحقيق أهدافها، ومدى قدرتها على الاستمرار في العمل.

---

[1] **الهيتي** ، خالد عبد الرحيم – **العبيدي** ، على جاسم، " **الاقتصاد الإداري**" ، الموصل ، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العارق،1990، صـ 63.

[2] د. **سلام**، عماد صلاح، "**البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية**"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2004، صـ 110.

[3] انظر في:

- د. **الزبيدي**، حمزة محمود، **"التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"**، مؤسسة الو ارق، عمان، الأردن، 2000، ص 81.

- د. **جركس**، ربى، ""، **دور المؤش ارت في تقييم كفاءة الأداء المالي لاستثما ارت المصارف الإسلامية: د ارسة تحليلية مقارنة**، رسالةدكتو اره، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2012، ص 65.

- د. **البلتاجي**، محمد، " **نحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية: م اربحة- مضاربة- مشاركة**"،الندوة الدولية نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية"، الإماارت، دبي، 2005، ص 6.

2 -الكشف عن الانحرافات في نشاط الوحدة، و إجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها للنهوض بأدائها.

3 -توجيه الإدارة نحو مواطن التحسين التي تحقق للمنظمة القدرة التنافسية من خلال احتواء عملية التقييم مؤشرات عن أداء ومرائز المنافسين.

4 -يساعد تقييم الأداء في وضع الخطط المستقبلية التي من شأنها الحفاظ على الوحدات في السوق حيث أن مخرجات عملية تقييم الأداء هي مدخلات لعملية التخطيط المستقبلي.

5 -إسهام عملية تقييم الأداء في التطوير الشامل للوحدة من خلال تشخيص المشاكل التي تعاني منها الوحدة ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها، وتركيز جهود الإدارة نحو مواطن التحسين التي تعزز للوحدة قدرتها التنافسية.

6 -تحقيق تقييم للأداء شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني من خلال الاعتماد على نتائج تقييم الأداء ابتداء من الوحدة ثم الصناعة فالقطاع وصولاً للتقييم الشامل.

أهمية تقييم أداء المصارف الإسلامية لاستثماراتها:

تهدف عملية تقييم الأداء إلى المفاضلة بين الاستثمارات، وقياس مدى نجاحها بتحقيق أهدافها، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة، فالتوسع في حجم الأنشطة الاستثمارية وتنوعها في المصارف الإسلامية، واستقطابها للعديد من المستثمرين، يتطلب تقييم أداء هذه الأنشطة الاستثمارية، من خلال الاستعانة بمؤشرات تساعد في دارسة وتحليل واكتشاف مواطن الخلل والانحراف وبيان أسبابه لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيحها وتجنبها في المستقبل، وتتمثل أهمية تقييم أداء الأنشطة الاستثمارية للمصارف الإسلامية في الآتي:

معرفة مدى تلبية الأدوات الاستثمارية لاحتياجات العملاء فعندما تكون الأداة الاستثمارية تلبي احتياجات عملاء المصرف، فعلى المصرف التوسع في تقديمها والعكس صحيح.

1 -معرفة مخاطر الأدوات الاستثمارية التي يقوم بها المصرف الإسلامي، هل هي مخاطر عالية أو متوسطة أو منخفضة.

2 -معرفة مدى تلبية الأدوات الاستثمارية لاحتياجات المستثمرين، وهل تحقق هذه الأداة عائداً مناسباً في ضوء مخاطر التطبيق أم لا، فإذا كان العائد المتوقع الحصول عليه مناسباً مع مخاطر الأداة الاستثمارية، يتم التوسع في تطبيق تلك الأداة والعكس صحيح.

3 -معرفة مشكلات ومعوقات تطبيق الأدوات الاستثمارية والتأكد من صحتها الشرعية ومدى منافستها للصيغ التقليدية.

المطلب الثالث: أسس ومعايير تقييم الأداء المصرفي

أولا: الأسس العامة لتقييم الأداء المصرفي : من أجل إتمام عملية تقييم الأداء لا بد من مارعا ت الاعتبارات والأسس التالية:[1]

1) **تحديد الأهداف:** الخطوة الأولى في عملية تقييم الأداء تتمثل في تحديد الأهداف كون الهدف الأساسي للمصرف هو تنمية نشاطه وتطويره ليواكب التطور الاقتصادي.

2) **وضع الخطط التفصيلية لإنجاز العمل:** بعد تحديد الأهداف الواجب تحقيقها مستقبلاً يتم وضع الخطط التفصيلية للعمل المصرفي، حيث يتم رسم خطة أو أكثر لكل مجال من مجالات النشاط المصرفي ومن ثم التنسيق بين هذه الخطط للوصول إلى خطةٍ شاملة ومتكاملة.

3) **تحديد مراكز المسؤولية:** تعتبر مرحلة تحديد م راكز المسؤولية خطوة رئيسة في بناء نظام الرقابة وتقييم الأداء لأن تحديدها يقوم على أساس مبادئ التقسيم الإداري، حيث يخضع كل قسم من أقسام المصرف إلى رقابة وإشارف مسيؤل خاص.

---

[1] د. **البلتاجي**، محمد، " **نحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية: م اربحة- مضاربة- مشاركة**"،الندوة الدولية نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية"، الإماارت، دبي، 2005، ص 6.

4) **تحديد معايير الأداء:** تمثل معايير الأداء مؤشرات تزود المسؤولين عن رقابة النشاط بأساس سليم لمقارنة الأداء الفعلي بما خطط له وتحديد المعايير من المر احل الصعبة في عملية تقييم الأداء نتيجة لتعدد مؤشر ات الأداء المتاحة التي تعكس نتائج نشاط الوحدة الاقتصادية بشكل عام.

ثانيا: المعايير المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي:

صاغ المعنيون بالصناعة المصرفية العديد من المعايير التي تصلح لأن تكون ثوابت تقارن بها مؤشر ات الأداء المصرفي الفعلي للحكم على كفاءته وفاعليته، وبشكلٍ عام يُمكن تصنيف المعايير الأكثر استخداماً في هذا المجال إلى: [1]

1) **المعيار التاريخي:** يستخرج هذا المعيار من فعاليات المصرف ذاته، ويتم إيجاده من حساب متوسط النسب المالية للفترة السابقة ومن ثم يتم حساب النسب في الفترة الحالية وتقارن مع المعدل لتحديد اتجاهات النمو والتطور في الأداء، ويعد هذا المعيار سليماً لتقييم أداء المؤسسة المصرفية مع نفسها على مدار المدد الزمنية المتعاقبة كونه يعرض نقاط القوة أو الضعف التي مرت بها على الرغم من خصوصية وتباين الظروف من سنة إلى أخرى.

2) **المعيار القانوني:** هذا المعيار تمثله النسب القانونية التي يحددها المصرف المركزي ويجبر المصارف التجارية والإسلامية الالتزام بها كنسبة الاحتياطي النقدي القانوني ونسبة السيولة ونسبة الملائمة ... وغيرها من النسب التي تصلح أن تكون معايير يمكن الرجوع إليها في عملية التقييم ، من خلال مقارنة المحتسب منها لكل مصرف مع هذه النسب القانونية.

3) **المعيار القطاعي أو معايير الصناعة:** يشتق هذا المعيار من حساب متوسط النسب في المصارف المماثلة العاملة داخل القطاع المصرفي أو لهذا الأخير ككل، إذ يمكن صياغته على هذا المستوى بالاعتماد على الميز انية

[1] د. **كعدان**، حسان، "**الرقابة وتقييم الأداء في القطاع المصرفي مع د ارسة حالة تطبيقية على المصرف التجاري السوري** "، أطروحة دكتو اره، جامعة دمشق، سورية، 1997، صـ 86.

المجمعة لجميع المصارف العاملة في الدولة ويتيح هذا المعيار إمكانية مقارنة أداء المؤسسة المصرفية مع مثيلاتها في القطاع نفسه.

4) **المعايير المستهدفة:** وهي تمثل النسب والمؤشرات المستهدفة والتي يمكن اعتمادها كمعايير للتقييم من خلال مقارنة المتحقق بالمستهدف للوقوف على درجة كفاءة المؤسسة المصرفية في بلوغ أهدافها.

5) **المعايير المطلقة:** وهي عبارة عن النسب التي استنتجت من التحليل المالي للمنظمات ذات الأداء الجيد وأصبحت هذه النسب معيارا متعارفا عليه في عمليات تقييم الأداء بين منظمات متعددة وبين قطاعات مختلفة في طبيعة عملها.

عموما ولغرض تقييم كفاءة الأداء المصرفي تظهر أهمية تحديد النسب المعيارية التي ينبغي استخدامها في متابعة أداء المؤسسة المصرفية، وفي هذا المجال اعتمدت الباحثة على:

6) **المعيار التاريخي** : لقياس كفاءة مصرف سورية الدولي الإسلامي وتحديد مستوى تطور أداءه عبر الزمن، وبما أن الحكم على طبيعة ومستوى أداء المصرف المذكور على المدى الزمني يستلزم مقارنته بمعيار معين كون أن استخدام النسب والمؤشرات المالية في تقييم كفاءة أداء الوحدة الاقتصادية يعطي تصو را عن واقع نشاطها إلا أن هذا التصور يبقى غير واضح إذا لم يقارن بواقع قياسي أو مثالي أو كما يُعرف اصطلاحاً بالنموذجي للوقوف على المستوى الذي بلغته الوحدة الاقتصادية في أدائها وهل أنها طورت في هذا الجانب أو ذاك أو تراجعت أو أنها ظلت على حالها وذلك على المستوى الكلي للصناعة المصرفية، فلكل نسبة هناك حاجة لبعض معايير المقارنة لغرض المقايسة أو المعايرة لتوفير الأساس للحكم.

7) **المعيار الصناعي** : لتحديد مستوى أداء مصرف سورية الدولي الإسلامي على مستوى الصناعة المصرفية السورية، وذلك من خلال حساب متوسط أداء القطاع المصرفي الخاص التقليدي واعتباره معيا را يتم من خلاله قياس وتحديد مستوى أداء المصرف الإسلامي، وقد أيضاً الاعتماد على المعايير المطلقة كأساس للحكم على الكفاءة المصرفية الإسلامية.

خلاصة الفصل الأول:

إن عملية تقييم الأداء أداة من الأدوات التي تستخدمها إدارة الأفراد وهذا سعيا منها لمساعدة الإدارات الأخرى على القيام بمهامها ، كما أنها تدفع الإدارات للعمل بحيوية ونشاط حيث تجبر الرؤساء على مراقبة ومتابعة الأداء لمرؤوسيهم دائما وباستمرار وذلك لاكتشاف نقاط الضعف في وقتها وتداركها ومحاولة علاجها ، مع اكتشاف نقاط القوة وتعظيمها ، إن تعدد الطرق المعدة لتقييم الأداء لدليل واضح على عدم وجود طريقة مثلى في تقييم الأداء وإنما يرجع الأمر إلى القائمين عليه ، أي يجب عليهم أن يختاروا الطريقة الملائمة لإجراء هذه العملية وذلك حسب نشاط المؤسسة والأهداف والسياسات وكذلك الوظائف ، ونظرا لصعوبة عملية تقييم الأداء وتعقدها في بعض الحالات حيث يوجد عامل يصعب قياس أدائه ، وهذا ا رجع لطبيعة العمل الذي يتسم بطابع الإنتاجية غير الملموسة أي الأعمال التي تعتمد على الطاقة الذهنية والعقلية مثل) : الأعمال الإدارية ، أعمال المشرفين وغيرها. ..

وفي الأخير يمكن القول انه لا يمكن أن تخلو طريقة أو عملية ما من العيوب لأنها من صنع الإنسان ولكن نحاول التخفيف منها حتى نصل إلى تقييم أقرب للدقة والموضوع.

الفصل الثاني: الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر

الفصل الثاني : الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر

تمهيد:

نظرا لحاجة المجتمعات الإسلامية لإيجاد صيغة للتعامل المصرفي بعيدا عن شبهة الربّا وبدون استخدام سعر الفائدة، ظهرت البنوك الإسلامية التي تقوم على أحكام الشريعة الإسلامية التي تحرم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء، وهذا ما جعلها تصنف من أهم المؤسسات التي ظهرت في الدول الإسلامية، حيث تمكنت من إثبات وجودها كبديل شرعي للبنوك التقليدية وذلك من خلال أسلوب عملها الجديد والمتميز، في حين أنّ البنوك التقليدية يرتكز نشاطها أساسا على الربّا المحرم شرعا.

وتسعى البنوك الإسلامية إلى تلبية حاجات المسلمين، كما تسعى إلى إرساء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الإسلام.

المبحث الأول : ماهية المصارف الإسلامية

المطلب الأول : تعريف المصارف الإسلامية ونشأتها

لقد خطت المصارف الإسلامية خطوة كبيرة في مجال العمل المصرفي، حيث يظهر ذلك جليّا من خلال الانتشار الواسع لها في مختلف الدول، كما أصبحت منافسا للبنوك التقليدية رغم ما تتميز به من اختلاف في طبيعة العمل، والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها، والأسس التي تقوم عليها.

أولا :تعريف المصارف الإسلامية[1]

المصرف الإسلامي هو " :ذلك البنك أو المؤسسة التي ينص قانون إنشاءها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا، المصرف الإسلامي هو " :مؤسسة مالية

[1] عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم 2009 ، ص 6 .

إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والأخلاق الإسلامية، في مجال المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة والكريمة للأمة الإسلامية".

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن المصارف الإسلامية عبارة عن مؤسسات مالية مصرفية اقتصادية، واجتماعية، وتنموية، تقوم على تلقي الأموال من مختلف المتعاملين للقيام بالوظائف والأنشطة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وترمي من خلال ذلك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم الفرد والمجتمع والاقتصاد ككل[1].

ثانيا : نشأة البنوك الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية تجربة حديثة نسبيا في العالم الإسلامي ,و قد جاءت تلبية للحاجة الملحة لمؤسسات مصرفية تلبي احتياجات المسلمين ,و في نفس الوقت تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية بعيدا عن المعاملات الربوية للبنوك التقليدية.

يعود تاريخ ظهور مؤسسات التمويل الإسلامي حسب بعض الدراسات الى سنة 1940 في ماليزيا التي أنشأت فيها صناديق للادخار بدون فائدة ,و في سنة 1950 انتقلت فكرة اعتماد صيغ تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية إلى دولة باكستان.

لكن المحاولات الجادة في العصر الحديث لإنشاء بنوك تقدم خدمات و أعمال مصرفية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية,بدأت العام 1963 من خلال تجربة بنوك الادخار المحلية التي ظهرت في صعيد مصر بمحافظة الدقهلية على يد الدكتور أحمد عبد العزيز النجار.

و لقد اعتمدت بنوك الادخار المحلية في عملها على أساس تجميع المدخرات الصغيرة لصغار الفلاحين و إعادة توظيفها على أساس المشاركة بعيدا عن سعر الفائدة سواء أخذا أو عطاءا .و قد عرفت هذه التجربة رغم قصرها

[1] عادل عبد الفضيل، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، د ا رسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007 ، ص397 .

(أربع سنوات) نجاحا تجسد في بلوغ عدد المودعين تسعة وخمسين ألف مودع خلال ثلاث سنوات فقط، إلا أن هذه التجربة الواعدة لم يكتب لها الاستمرار نتيجة لعوامل سياسية و إدارية.

وعرفت باكستان في نفس الوقت تجربة أخرى على يد الشيخ أحمد إرشاد مدعوما من ملك السعودية فيصل والشيخ أمين الحسيني .اعتمدت هذه التجربة مقاربة أخرى من خلال محاولة تحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية لا تتعامل بالربا ,مع الإبقاء على الآليات المعمول بها في هذه المصارف، لكن هذه المحاولة لاقت مصير سابقتها حيث لم تستمر أكثر من عدة أشهر.

في عام 1970 قدم كل من الوفد المصري و الباكستاني اقتراحا بإنشاء مصرف إسلامي دولي أو اتحاد دولي للبنوك الإسلامية، و ذلك خلال المؤتمر الثاني لوزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في كراتشي بباكستان، و قد تم دراسة المشروع و تقديم تقرير ينص على ضرورة تطوير نظام إسلامي بديل للنظام الربوي.

و شهد العام 1971 تأسيس بنك ناصر الاجتماعي الذي بدأ بممارسة نشاطاته المصرفية عمليا عام1972 ، ونص قانونه التأسيسي على عدم التعامل بالفائدة .

وقد استرعت هذه التجربة اهتماما كبيرا جعلها تدرج على جدول أعمال اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية عام 1972في مدينة جدة الذي درس إمكانية إقامة بنوك إسلامية محلية و بنك إسلامي دولي.

في عام 1973 ، طرح في اجتماع وزراء مالية الدول الإسلامية في مدينة جدة فكرة إقامة مصارف إسلامية تعمل على تقديم خدمات مصرفية متكاملة،كما ناقش المجتمعون مناقشة تفصيلية الجوانب النظرية والعملية لإقامة نظام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية .

و قد لاقت هذه الفكرة الترحيب و القبول، حيث انتهى الاجتماع إلى ضرورة وضعها موضع التنفيذ.

عرف العمل المصرفي الإسلامي بدايته الفعلية في عام 1975 عندما صدر المرسوم الأميري بتأسيس مصرف دبي الإسلامي الذي تميز بتوفير خدمات مصرفية متكامل، و تم في نفس السنة تأسيس البنك الإسلامي للتنمية و هو مؤسسة دولية لتمويل التنمية تشارك فيها جميع الدول الإسلامية.

توالى بعد ذلك تأسيس **المصارف الإسلامية** المحلية في مختلف الدول، حيث عرفت الصناعة المصرفية الإسلامية نموا سريعا على امتداد العقود الأربعة الماضية، فبعد أن كان عدد المصارف الإسلامية ثلاثة بنوك في عام 1975 انتقل الرقم إلى نحو 520 مؤسسة و بنكا إسلاميا حول العالم بنهاية العام2012 موزعة على أكثر من 60 دولة مع توقعات بالوصول إلى 900 مؤسسة بنكية بحلول عام 2015 يتركز معظمها في الدول العربية وتحديدا في دول الخليج العربي.

عرفت موجودات المصارف الإسلامية نموا كبيرا بحيث من المتوقع أن تبلغ أصولها بحلول عام 2014 تريليون دولار بمعدل نمو يبلغ 19 % سنويا أي بسرعة أكبر بكثير من المصارف التقليدي، مما جعل المؤسسات المالية المختصة تتوقع بأن تصل أصول الصيرفة الإسلامية بنهاية عام 2014 إلى 2 تريليون دولار.

هذه المستويات الكبيرة من النمو والمستقبل الواعد الذي ينتظر قطاع **الصيرفة الإسلامية** إضافة إلى الرغبة في تجنب البنوك الربوية، جعل بعض الدول تقوم بأسلمة نظامها المصرفي بالكامل، بحيث أصبحت جميع المؤسسات المصرفية فيها تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية بدون تعامل بالفائدة سواء أخذا أو عطاءا كما هو الحال في السودان و باكستان وإيران.

كما بدأت البنوك المركزية في مختلف الدول تولي اهتماما بقطاع المصارف الإسلامية و تصدر تشريعات خاصة بها، كالمملكة المغربية التي عرفت مؤخرا إصدار القانون المنظم لعمل المصارف الإسلامية، في انتظار انطلاقتها الفعلية.

و مما تنبغي الإشارة إليه أن المصارف الإسلامية لا يقتصر وجودها على البلدان العربية و الإسلامية، بل أصبحت منتشرة في جميع أنحاء العالم، فمدينة لندن أصبحت مركزا ماليا هاما للتمويل الإسلامي، حيث يوجد في بريطانيا تلاثة مصارف مطابقة بالكامل لأحكام الشريعة الإسلامية تأسست منذ عام 2004 م، إضافة إلى عشرين مصرفا تقدم الخدمات الإسلامية من خلال نوافذ خاصة أو فروع إسلامية.

و قد دفعت مؤشرات النمو الكبيرة التي تحققها الصناعة المصرفية الإسلامية عدة دول غربية أخرى إلى التفكير جديا في دخول هذا السوق الواعد، و خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثبتت هشاشة النموذج الرأسمالي الغربي.

المطلب الثاني : خصائص وأهداف المصارف الإسلامية

أولا: خصائص المصارف الاسلامية

تتميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف التقليدية، بمجموعة من الخصائص منها:

أ :استبعاد الفوائد الرّبوية

إن أهم ما يمتاز به المصرف الإسلامي عن المصارف التقليدية هو استبعاد التعامل بالفائدة ذلك أنها تعتبر من قبيل الربّا الذي أجمع الفقهاء على تحريمه، نظرا لما له من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية وبدون هذه الميزة يصبح هذا المصرف كأي مصرف ربوي آخر.

ب :الاستثمار في المشاريع الحلال

تسعى البنوك الإسلامية للاستثمار في المشاريع الحلال التّي تحقق النّفع للمجتمع، وذلك باستعمال أسلوب المشاركة في تمويل مشاريعه التّنموية، الذّي يعتمد على التعاون بين صاحب المال وطالب التّمويل في حالة الربح أو الخسارة وهذا ما يجعله مميز عن النّظام التقليدي الذّي يسعى إلى تحقيق أعلى سعر فائدة ممكن دون الاهتمام بطبيعة المشاريع إن كانت نافعة أو ضارة للإنسان.

د :ربط التنمية الاقتصادية بالاجتماعية

يعتبر تحقيق التّنمية الاقتصادية مطلبا توليه المصارف الإسلامية اهتماما بالغا، وتسعى إلى تحقيق ذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية حقيقية، تتوافق مع الضوابط الشّرعية وتساهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي مراعية في ذلك البعد الاجتماعي، من خلال تلبية حاجات فعلية للمجتمع، فتكون بذلك قد حققت العائد المادي والاجتماعي على حد سواء[1].

[1] قادري محمد الطاهر، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، الطبعة الأولى، مكتبة حسين لطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2014 ، ص29

هـ :الالتزام بالقيم الإسلامية

إنّ المصارف الإسلامية تقوم على إتباع أحكام الشريعة الإسلامية، وبالتالي جميع أعمالها تكون محكومة بما أحله اللّه، وهذا ما يدفعها إلى استثمار وتمويل المشاريع التّي تحقق الخير للبلاد والعباد والتقيد في ذلك بقاعدة الحلال والحرام، التي يحددها الإسلام وما يترتب عليه من توجيه الاستثمار وتركيزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات، التي تشبع الحاجات السوية للإنسان المسلم.

ثالثا :أهداف المصارف الإسلامية

إن أهم حاجات المجتمعات الإسلامية وجود جهاز مصرفي يعمل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية ويقوم بحفظ أمواله واستثمارها، بالإضافة إلى التمويل اللازم للمستثمرين بعيدا عن شبهة الربّا، وفي سبيل تحقيق رسالة المصارف الإسلامية، فإنّ هناك العديد من الأهداف التي تؤدي إلى تحقيق تلك الرسالة وهي:

أ :الأهداف المالية

المصرف الإسلامي مؤسسة مصرفية إسلامية تقوم بأداء دور الوساطة المالية بمبدأ المشاركة وبالتالي لها العديد من الأهداف المالية التّي تعكس مدى نجاحها في أداء هذا الدور في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

جذب الودائع وتنميتها

يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف المصارف الإسلامية، حيث يمثل الشق الأول في عملية الوساطة المالية، وترجع أهمية هذا الهدف إلى أنّه يعد تطبيقا للقاعدة الشّرعية بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي وأفراده، وتعد الودائع المصدر الرئيسي لمصادر الأموال في المصرف الإسلامي[1].

[1] حربي محمد العريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،ص 44.

استثمار الأموال

يعتبر استثمار الأموال الهدف الأساسي للمصارف الإسلامية، حيث يعد ركيزة العمل في المصرف الإسلامي، والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين، وتوجد العديد من صيغ الاستثمار الشّرعية التي يمكن استخدامها في المصارف الإسلامية، لاستثمار أموال المساهمين والمودعين

تحقيق الأرباح

الأرباح هي المحصلة عن النشاط المصرفي الإسلامي، وهي ناتج عملية الاستثمارات والعمليات المصرفية التي تنعكس في صورة أرباح موزعة على المودعين وعلى المساهمين، ويعد تحقيق الربح من الأهداف الرئيسية للمصرف الإسلامي، وذلك حتى يستطيع المنافسة والاستقرار في السوق المصرفي.

ب :الأهداف الخاصة بالمتعاملين :تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق رضا المتعاملين معها وذلك من خلال:

تقديم الخدمات المصرفية

يعتبر تقديم الخدمات المصرفية من بين الأعمال التّي يجب أن تحظى باهتمام المصارف الإسلامية وبالتالي تعمل على تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها، لجذب أكبر عدد من المتعاملين، وبهذا تستقطب أكبر عدد من المدخرات، التي تمكنها من استغلال مختلف الفرص الاستثمارية المتاحة.[1]

التمويل للمستثمرين

المصارف الإسلامية جزء من المنظومة المصرفية ومنافسا للبنوك التقليدية، وبالتالي هي ملزمة بتمويل أصحاب العجز، من خلال أساليب تمويلية متنوعة، تتوافق وضوابط المعاملات المالية الإسلامية وبالتالي تلبية احتياجات العملاء المختلفة.

[1] حربي محمد العريقات، المرجع السابق، ص.ص 121-122

توفير الأمان للمودعين[1]

يجب على المصارف الإسلامية أن تولي اهتماما كبى ا ر لتحقيق عنصر الأمان للمتعاملين معها كون أن المخاطر التي يتعرضون إليها في المصارف الإسلامية أكبر مقارنة مع البنوك التقليدية التي تضمن لهم أصل الودائع، في حين المصارف الإسلامية تقوم على أساس تقاسم الربح والخسارة إن وقعت دون أن تقدم عائدا محددا ومضمونا لأصحاب الودائع، لهذا يعتبر تحقيق عنصر الأمان عاملا مهما في كسب ثقة المودعين.

ج : **الأهداف الداخلية** :للمصارف الإسلامية العديد من الأهداف الداخلية التي تسعى إلى تحقيقها منها:

تنمية الموارد البشرية

تعد الموارد البشرية العنصر الرئيسي لعملية تحقيق الأرباح في المصارف الإسلامية، حيث أن الأموال لا تدر عائدا بنفسها دون استثمار، فلابد من توفر العنصر البشري القادر على استثمار هذه الأموال، ولابد أن تتوفر لدى هذا الأخير الخبرة المصرفية، ولا يتم ذلك إلا من خلال العمل على تنمية مهارات أداء هذا العنصر البشري، عن طريق التدريب للوصول إلى أفضل مستوى أداء في العمل.

تحقيق معدل النمو[2]

تمثل المصارف عماد الاقتصاد لأي دولة، وحتى تستمر المصارف الإسلامية في السوق المصرفية لابد أن تضع في اعتبارها تحقيق معدل نمو، وذلك حتى تستطيع الاستمرار والمنافسة في السوق المصرفية.

الانتشار جغرافيا واجتماعيا [3]

حتى تستطيع المصارف الإسلامية تحقيق أهدافها السابقة، لابد لها من الانتشار، بحيث تغطي أكبر شريحة من المجتمع، وتوفر لجمهور المتعاملين الخدمات المصرفية في أقرب الأماكن لهم ولا يتم ذلك إلا من خلال الانتشار الجغرافي في المجتمعات.

---

[1] أمال لعمش، المرجع السابق، ص 10

[2] حربي محمد العريقات، المرجع السابق، ص123

[3] أمال لعمش، المرجع السابق، ص11

د :الأهداف الإبتكارية :

حتى تستطيع المصارف الإسلامية أن تحافظ على وجودها بكفاءة وفاعلية في السوق المصرفية، لابد لها من مواكبة التطور المصرفي وذلك بالطرق التالية:

ابتكار صيغ التمويل[1]

يجب على المصارف الإسلامية أن توفر التمويل اللازم لمشاريعها المختلفة، لذلك تسعى لإيجاد الصيغ الاستثمارية الإسلامية التي تمكنها من ذلك، بما لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية

يجب أن لا يقتصر نشاط المصارف الإسلامية على ابتكار خدمات مصرفية، بل عليه أن يقوم بتطوير المنتجات المصرفية الحالية التي تقدمها المصارف التقليدية، بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الثالث: أسس وضوابط المصارف الإسلامية

إن هدف المصارف الإسلامية من قيامها لا يكمن في جمع المال وإنما في خدمة المجتمع وذلك وفقا لأسس متينة قوية مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية وتوجيهاتها، وتم وضع هذه الأسس بهدف الحرص على سلامة المجتمع الإسلامي وتقدمه في شتى المجالات، لاسيما المجال الاقتصادي، ومن خلال ما نصت عليه قوانين وأنظمة المصارف الإسلامية يمكننا تحديد الأسس التي تعتمد عليها في القيام بأعمالها:

أولا :المنهج الإسلامي

يلتزم المصرف الإسلامي بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات التي يؤديها، سواء في عمليات حفظ أمواله ومدخرات الأفراد وتشغيلها، أو توظيف العائد المحقق في تشغيل هذه الأموال والامتناع عن الأنشطة المحرمة وتستعين البنوك الإسلامية بهيئة الرقابة الشرعية التي تقوم بإيضاح الحكم الشرعي فيما يعرض عليها من مسائل مالية ومصرفية،

[1] حربي محمد العريقات، المرجع السابق، ص124

وتستمد هيئة الرقابة الشرعية وجودها من الجمعية العمومية للبنك ولا يجب على هيئة الرقابة الشرعية أن تصنف الأنشطة إلى شرعية وغير شرعية، بل عليها أن تقدم البدائل الشرعية لتلك الخدمات المنافية للشريعة[1]

ثانيا :اقتران رأس المال والعمل[2]

تقوم البنوك الإسلامية باستقبال الأموال على أساس المضاربة وذلك من خلال حسابات الاستثمار ثم يقوم المصرف باستثمار تلك الأموال باستخدام الصيغ القائمة على المشاركة في الأرباح وبالتالي تأمين عائد إيجابي على استثماراته، وبهذا يصبح العائد على رأس المال الذي تقرضه المصارف وعائده متوقفين على ناتج المشروع، وعليه فإن تحقيق مقصد الشارع في تداول المال هو أعظم مقاصده، وقد سعى الإسلام إلى تحقيق ذلك من خلال تحريم تعطيل المال مثل :الاحتكار والربا والاكتناز، كما أن الزكاة تدل على وجوب تنمية المال واستثماره.

ثالثا :صفة التنموية[3]

تتصدى البنوك الإسلامية بطبيعة تكوينها الأساسي باعتبارها بنوكا إسلامية لها تصور إيديولوجي مستمد من الإسلام لقضية التنمية ليس فقط التنمية الاقتصادية، ولكن أيضا التنمية ورغم ذلك ليس غريبا أن يكون شعار المصارف الإسلامية التنمية لصالح المجتمع، وتنمية المجتمع من ناحية اقتصادية يجب أن تدور حول:

1. عدم تبديد الثروات الطبيعية واستخدامها الاستخدام السليم.
2. زيادة الطاقة الإنتاجية.
3. تقوية البنية الاقتصادية الهيكلية.
4. التصنيع الشامل والمتقدم.

---

[1] إبراهيم عبد الحليم عباده، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 ..، ص31

[2] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإست ا رتيجية في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، بدون دار النشر، جدة، 2004 ..، ص91

[3] إبراهيم عبد الحليم عباده، المرجع السابق، ص 31 ص 32.

رابعا :التجارة والاستثمار

تعتبر التجارة والاستثمار من أبرز أنشطة البنوك الإسلامية إذ أنهما المصدر الرئيسي لتوليد إيراداتهما وهما الأداة التي تعكس مساهمتهما في الجهد الإنمائي للمجتمع والتجارة والاستثمار في المصارف الإسلامية تعد تجارة واستثمارا حقيقيا لأن محل التعامل أصول وموجودات حقيقية ، وليس مجرد أصول مالية، فكل وحدة مالية يبثها المصرف الإسلامي يرتبطان ارتباطا وثيقا بطبيعة الأنشطة أو الأصول الممولة.

ويتضح في جميع أساليب الاستثمار سواء كانت تمويل بالمشاركة أو المضاربة أو المرابحة وغيرها فإن الاستثمار الإسلامي تحكمه الضوابط والمبادئ الإسلامية التي تدور في قواعد الشريعة ومن أهمها :الغنم بالغرم، وقاعدة لا ضرر ولا ضرار وغيرها من القواعد ذات الصلة.

خامسا :الأساس الاجتماعي

تهتم المصارف الإسلامية بتحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع بمختلف السبل وخاصة من خلال صناديق الزكاة التي تمول عن طريق الموارد المتعددة والتي يتمثل أهمها في الزكاة المفروضة شرعا على رأس مال المصرف وأرباحه البطالة المقنعة :هي وجود أعداد من الأيدي العاملة تزيد عن الحاجة الفعلية للمؤسسة، وهذا النّوع من البطالة أصبح ظاهرة منتشرة في معظم مؤسسات القطاع العام والأجهزة الحكومية[1].

توجه البنوك الإسلامية هذه الموارد إلى مصارفها الشرعية في صورة نقدية أو عينية لمختلف الأشخاص الطبيعية والمعنوية المستحقين كالفقراء والمساكين والمساجد...الخ، فضلا عن اهتمام إدارة البنوك الإسلامية بالقروض الحسنة الإنتاجية والاجتماعية، العينية والنقدية والمساهمة في المشروعات الاجتماعية التي لا تهدف إلى الربح[2].

---

[1] أنظر إلى" :ماهي البطالة المقنعة وما هي سلبياتها وحلولها؟"، مقال الكتروني على الموقع الذي تم الاطلاع عليه يوم 25 ماي 2021 www.bayn.com/at/specialties،

[2] شودار حمزة، علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس 2007 -15.، ص .ص 14 ، سطيف،2006 .

إن هذه الأنشطة الاجتماعية تساعد على تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع وتدعيم البنية الاجتماعية المحيطة به.

المبحث الثاني : الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر

المطلب الأول: واقع المصارف الإسلامية في الجزائر

لقد تبنت العديد من الدول الإسلامية والعربية إصدار تشريعات وقوانين تنظم أعمال المصارف الإسلامية، ولقد كان لهذه الخطوة الأثر الكبير والواضح في ترسيخ دعائم العمل المصرفي الإسلامي، فبالإضافة إلى الدول التي قامت بأسلمة كامل نظامها المصرفي مثل:

باكستان، إيران، والسودان، فإن هناك دولاً أصدرت قوانين خاصة لتنظيم عمل المصارف الإسلامية، وتتمثل هذه الدول لحد الآن في: (ماليزيا، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، اليمن، الكويت، لبنان، وسوريا)

أما بالنسبة للجزائر فإن الصيرفة الإسلامية كانت مقتصرة على خدمات" بنك البركة الجزائري "الذي تأسس في : 1990/12/06 أي بعد أشهر قليلة من صدور قانون النقد والائتمان الذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك في الجزائر، ثم فتح أبوابه رسميا في 1991/05/20 وهو يُعتبر أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في الجزائر .

ثم بعد ذلك بسنوات طويلة تم تسجيل إنشاء بنك جديد في هذا المجال وهو" بنك السلام"، والدي باشر أعماله حديثاً من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ليكون بذلك ثاني مصرف إسلامي يدخل السوق المصرفية الجزائرية .ويقدر رأس مال مصرف" السلام" بـ72 مليار دينار جزائري أي(100 مليون دولار)، ليصبح حينها أكبر المصارف الخاصة الذي تم إفتتاحه بتاريخ : 2008/10/20.

إن تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر بالرغم من قصر تجربتها، والمشاكل التي تعترضها، والتي من أهمها خضوعها لنفس القوانين واللوائح التي تطبق عادة على العمل المصرفي التقليدي) أي عدم مراعاة خصوصيتها(، إلا أنها حققت نتائج مرضية، تمثلت في تحقيق بنك البركة لنتائج إيجابية، تجلت بالأساس في تضاعف أرباحه، ورفع قيمة رأسماله، كما

حققت تمويلات عمليات المرابحة والاستثمار طفرة كبيرة تجاوزت 676 مليون دولار في بداية جوان[1] 2008 ، محققة زيادة بنسبة 48 ٪ عن النصف الأول من2007 ، ولتعزيز مكانة البنوك الإسلامية في الساحة المصرفية الجزائرية، يتطلب الأمر من السلطات النقدية التحمس لهذه الفكرة أولاً، ثم اتباع إستراتيجية واضحة ومتكاملة تعمل على توفير الجو الملائم لعمل المصارف الإسلامية، حتى تتمكن من أن تسهم تدريجياً في عملية تحويل الموارد الاقتصادية من الأنشطة التقليدية التي تهدف إلى الربح فقط، إلى الأنشطة التي تعتمد على تشجيع الاستثمارات الحقيقية.[2]

المطلب الثاني : سبل تطوير المصارف الاسلامية في الجزائر

ونظراً للدور والأهمية الكبيرة للمصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه يتطلب من السلطات النقدية تهيئة المناخ الملائم لعملها كما ذكرنا، وذلك من خلال عدة متطلبات يمكن تلخيصها فيما يلي:

تقنين العمل المصرفي : والمقصود بذلك أن تكون أعمال البنوك الإسلامية محكومة بقوانين وتشريعات محددة، صادرة عن الجهات الرسمية والمختصة في الدولة، بحيث يتناول قانون خاص كل ما يتعلق بالبنوك الإسلامية من أحكام إنشائها والرقابة عليها، إذ أن عدم سنّ قوانين في هدا المجال سيؤدي إلى كثير من الإشكالات في الرقابة والإشراف ومعايير المحاسبة والمراجعة، والعلاقة مع مختلف المؤسسات التي تعمل في السوق المصرفية الجزائرية.

كما أن سن قانون مصرفي خاص بالمصارف الإسلامية، سيوفر الإطار التشريعي الواضح لتنظيم عملها بما يتفق مع متطلبات الاقتصاد الوطني، ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر إيجاد مجموعة من الإجراءات والسياسات أهمها:

- إدراج ملف المصارف الإسلامية ضمن ملفات إصلاح المنظومة المصرفية.
- تشكيل لجنة مختصة من خبراء شرعيين واقتصاديين وقانونيين ومصرفيين، وتكليفهم بالسهر على إعداد قانون للمصارف الإسلامية.

---

[1] د .سليمان ناصر : علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص244 .

[2] لمزيد من المعلومات، أنظر في ذلك : الطاهر لطرش : تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 ، ص 203

- دراسة القوانين المرظمة لعمل المصارف الإسلامية في الدول العربية والإسلامية وضرورة الاستفادة من تجارتها في هذا المجال.

- قيام تعاون كامل بين الجهات المعنية لهذا الأمر لإنجاحه، مثل :بنك الجزائر، وزارة المالية، جمعية البنوك والمؤسسات المالية، ثم أخيراً البرلمان والحكومة للمصادقة ولتنفيذ هذا القانون.

تنظيم العلاقة مع البنك المركزي : إن الاختلاف والتميز في طبيعة عمل البنوك الإسلامية، يفرض على البنك المركزي في أي دولة أن يتعامل بطريقة خاصة ومتميزة أيضا مع هذه البنوك، دون أن يعني ذلك خروجها عن دائرة رقابته، بل المطلوب هو إيجاد واستخدام أدوات وأساليب خاصة لهذه الرقابة تتلاءم وطبيعة عملها، وتنظيم هذه العلاقة يكون ناتجاً بالضرورة عن ما ذُكر سابقاً من سن قانون خاص ينظم الإنشاء والرقابة على البنوك الإسلامية، وبالتالي يمكن للبنك المركزي بنك الجزائر (في ظل هذا القانون أن ينظم علاقته مع البنوك الإسلامية) في جوانبها الأساسية وفقاً لما يلي:

نسبة الاحتياطي القانوني : إن الاحتياطي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي على الودائع بالبنوك التجارية، يهدف إلى التحكم في المعروض النقدي، إضافة إلى حماية أموال المودعين لدى البنك، لذا يجب أن تُفرض هذه النسبة أساساً على الودائع الجارية، لأن فرض هذه النسبة على حسابات الاستثمار لدى البنوك الإسلامية، يعني عدم استثمار تلك النسبة من الأموال المخصصة للاحتياطي المطلوب، مما يتسبب في تحقيق عوائد أقل من مجموع الودائع المستثمرة، وبالتالي لا يجب إخضاع الحسابات الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية لنسبة الاحتياطي القانوني أو على الأقل تخفيضها وذلك للاعتبارات التالية:

- إن الودائع الآجلة أو الاستثمارية في المصرف الإسلامي، يتم النظر إليها على أنها مساهمات أو محافظ استثمارية تشارك في الربح والخسارة، يديرها البنك لصالح أصحابها وعلى مسؤوليتهم الخاصة، ودون ضمان من البنك بردّ هذه الأموال فضلاً عن أرباحها، أي أنها تعتبر كأموال المساهمين لكنها مؤقتة، أي عكس ما ينطبق تماماً على الودائع الجارية.

– إن المصارف الإسلامية لن تستفيد من هذا الاحتياطي بعكس البنوك التقليدية، لا من حيث تقاضي فائدة عليها لما في ذلك من مخالفة شرعية، ولا من حيث توفير الحماية لأصحاب هذه الأموال لأنها ودائع مضاربة تشارك في الربح والخسارة.

دور الملجأ الأخير للإقراض : يمكن للبنك المركزي (بنك الجزائر) أن يؤدي دوره كملجأ أخير للإقراض بالنسبة للمصارف الإسلامية في الجزائر حين مواجهتها لأزمات السيولة كما يلي:

– في حالة تعرض المصرف الإسلامي لمشكلة سيولة، يمكن للبنك المركزي أن يقدم له تسهيلات في شكل قروض حسنة، مقابل امتيازات ينالها البنك المركزي، كتنازل البنك الإسلامي عن الفوائد الناتجة عن نسبة الاحتياطي القانوني أو ما يفوقها من أموال مودعة أحيان اً (لدى الأول).

– إنشاء صندوق مشترك يمكن للبنك المركزي أن يجمع فيه الموارد اللازمة لهذا الصندوق، ويتم ذلك من خلال فرض نسبة احتياطي خاص يسهم فيه كل بنك إسلامي، بنسبة معينة يحدّ دها البنك المركزي حسب حجم البنك، وتكون المهمة الأساسية لهدا الصندوق المشترك هي تمكين البنك المركزي من القيام بدور الملجأ الأخير للإقراض، أي مساندة البنوك الإسلامية في حالة تع رّضها لأزمات مالية، ويتم ذلك بصيغة القرض الحسن، مع ضرورة التأكد من حقيقة ثغرة السيولة من حيث الحجم والتوقيت والأسباب، وفي حالة انتهاء حالة العجز في السيولة يجب إرجاع القرض فورا.

نسبة السيولة : إن الغرض من فرض نسبة سيولة معينة على البنوك التجارية للاحتفاظ بها، هو الحيلولة دون تعرض هذه المصارف لأزمات السيولة المفاجئة[1].

إن لوجود نسبة السيولة النقدية بالمصارف الإسلامية أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني كعامل تنظيمي وأساسي لحمايته، وبالنسبة للمصارف الإسلامية ذاتها، ولكن الأمر يتطلب التمييز بين المصارف الإسلامية والتقليدية في مكونات نسبة السيولة، إذ يجب أن تكون أقل من تلك المفروضة على البنوك التقليدية على أساس اختلاف مكونات

[1] د .محمود سحنون ، زنكري ميلود : مبررات وآليات انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي، مرجع سبق ذكره .

الأصول السائلة في البنوك الإسلامية عن مثيلتها في البنوك التقليدية، إذ أن البنوك الإسلامية مثلاً تقبل الكمبيالات على أساس التحصيل لا الخصم لأنه محرم، كما أن من المفترض ألا تتضمن النسبة السندات الحكومية أيضاً لأنها بفائدة[1].

ومع ذلك يمكن إخضاع جزءٍ مهمّ من الودائع الجارية وجزء بسيط من ودائع الاستثمار لهذه النسبة، حيث يُحسب الأول ضمن الاحتياطي القانوني ولكن لا يبقى لدى البنك المركزي بل لدى المصرف الإسلامي وتحت رقابة الأول، ليس من باب توفير الحماية للمودعين كما أسلفنا، بل لمواجهة طلبات السحب على هذه الودائع.

معدل كفاية رأس المال : تُقاس كفاية رأس المال في البنوك بالصيغة الحديثة بمعدل رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، إضافة إلى الأعمال أو الأنشطة خارج الميزانية.

المطبقة عالمياً منذ بداية سنة 2007 ، وقد تبيّن من خلال دراسة II إن أشهر تطبيق لهذه النسبة هو نسبة بازل، خاصة منها بازل كما يتبين أيضاً من خلال هذه الدراسة أن ، تطبيقية على بنك البركة الجزائري أن البنوك الجزائرية لا زالت في معظمها تطبق نسبة بازل (بنك الجزائر يفرض على البنوك الإسلامية تطبيق هده النسبة بنفس الطريقة المطبقة في البنوك التقليدية، دون مراعاة لخصوصية هذه البنوك)، لذا نرى أن أفضل طريقة لحل هذا الإشكال، هو تبني بنك الجزائر لمعيار كفاية رأس المال الذي أصدره مجلس الخدمات المالية ويراعي في نفس الوقت خصوصية العمل في البنوك بماليزيا سنة 2005 ، حيث وُضع هذا المعيار وفقا لنسبة بازل IFSB الإسلامية الإسلامية، وقد تبنت العديد من هذه البنوك هذا المعيار بعد أن لقي اعترافا من لجنة بازل نفسها، بل إن دولا عديدة فرضت على بنوكها الإسلامية تبني هذا المعيار بتعليمات خاصة[2] .

التدريب والتثقيف الشرعي للعاملين بالمصارف الإسلامية : يسهم وعي العاملين بالمصارف الإسلامية ومعرفتهم الكاملة بأصول المعاملات المالية الإسلامية والتأصيل الشرعي الصحيح لصيغ الاستثمار والخدمات المالية الإسلامية،

---

[1] بكر ريحان : رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية، من موقع الإنترنت www.arablawinfo.com .

[2] أحمد شعبان محمد علي : إنعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 ، ص 216

في إزالة الكثير من العثرات ومعالجة الخلل الذي يصيب كثيراً من البنوك الإسلامية، لذا يجب تهيئة الإطارات المؤهلة علمياً وعملياً للعمل بالمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ويتم ذلك من خلال:

– إنشاء مركز تعليمي وتدريبي متخصص في العلوم المصرفية الإسلامية، وذلك لإعداد وتدريب وتخريج الإطارات المصرفية المؤهلة المشار إليها سابقا، وإذا لم يتسنّ ذلك في القريب العاجل، فيمكن إنشاء قسم خاص لهذا الغرض بالمدرسة العليا للبنوك بالجزائر العاصمة[1].

– قيام البنوك الإسلامية في الجزائر بإنشاء أقسام متخصصة في تطوير الهندسة المالية الإسلامية وتدعيم الابتكار المالي، ومراكز متخصصة لتدريب العاملين محليا أي داخل البنك، وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من تجارب مصارف إسلامية رائدة في هذا المجال، كالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية (جدة)، و مركز الاقتصاد الإسلامي التابع للمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية(القاهرة).

– ضرورة الاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية، التي تعمل على تطوير الصيرفة الإسلامية، مثل : هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (البحرين)، التي تضع معايير محاسبية متوافقة مع المعايير المحاسبية المطبقة عالمياً من جهة، ومتوافقة مع أحكام IFSB ماليزيا الذي يضع قواعد الحيطة والحذر (الشريعة الإسلامية من جهة أخرى، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية) المتوافقة مع المعايير العالمية مثل معايير بازل من جهة، وتراعي خصوصية العمل في البنوك الإسلامية منrègles prudentielles من جهة أخرى[2].

[1] د .محمود سحنون ، زنكري ميلود : مبررات وآليات انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] د .سليمان ناصر : علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة، ،مرجع سبق ذكره، ص 278.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في الجزائر

تواجه المصارف الإسلامية في الجزائر تحديات عديدة في ربح المزيد من المساحات في الساحة المصرفية، رغم مراهنة الحكومة عليها في السنوات الأخيرة، لامتصاص الأموال المتداولة في السوق الموازية والمقدرة بأكثر من 40 مليار دولار، حسب تقديرات غير رسمية، ورغم إلزام الحكومة في موازنة 2019، بإطلاق خدمة الصيرفة الإسلامية، ما تزال هذه الخدمة حبيسة القوانين والتصريحات الحكومية، ولم يعلن أي بنك عمومي إطلاقة نوافذ للصيرفة الإسلامية، رغم سماح الحكومة في نهاية السنة الماضية للمصارف العمومية بفتح نوافذ إسلامية بدءاً من كانون الثاني (يناير) الماضي، لتنضم بذلك إلى ثلاثة مصارف تعتمد الصيرفة الإسلامية في الجزائر كلها خليجية، على غرار فروع الجزائر لمجموعة ''البركة'' البحرينية، و''الخليج الجزائر'' الكويتي، والسلام الإماراتي، إلا أن الإطلاق لا يزال متعثرا .

وبحسب بيانات الجمعية الجزائرية للبنوك، فإن البنك المركزي الجزائري قد تلقى ستة طلبات من مصارف عمومية لفتح نوافذ تتعامل بالصيرفة الإسلامية، إلا أن المشكلة تبقى في عدم امتلاك المركزي لهيئة مؤهلة لإعطاء رأي شرعي في المنتجات المصرفية التي قُدمت، رغم وجود الضوء الأخضر من الحكومة ، وهو نفس السيناريو الذي وقع في السابق مع المصارف الإسلامية المعتمدة، والتي لم يفصل المركزي الجزائري في تطابق تعاملاتها مع ''الشريعة الإسلامية'' حتى الآن، رغم نشاطها لأكثر من 30 سنة كما هو حال مصرف ''البركة ''، وتمثلت خدمات الصيرفة الإسلامية المعتمدة في تمويلات لشراء عقارات (أراض وعقارات) وسيارات ومواد استهلاكية (أثاث وتجهيزات)، فضلاً عن تمويل مشاريع استثمارية صغيرة بمبالغ محدودة ، وتبقى العقبة الأولى التي تواجه انتشار الصيرفة الاسلامية في الجزائر، غياب الإطار القانوني المنظم لها، فقانون ''القرض والنقد'' المنظم لعمل ونشاط المصارف لا يحمل أي مواد تتحدث عن الصيرفة الإسلامية بشكل صريح، رغم وجود مصارف إسلامية جلها طرح منتجات إسلامية لم تفصل فيها هيئة دينية رسمية سواء داخل البنك المركزي الجزائري أو خارجه ، ووفق الخبير في الاقتصاد الإسلامي وأستاذ الاقتصاد بجامعة الجزائر، فارس مسدور، فإن ''الحكومة الحالية ورغم تبنيها للصيرفة الإسلامية في موازنة 2019، إلا أنها لم تبد أي نية صريحة لتنظيمها والدليل وفق نفس المتحدث هو ''عدم تعديل قانون القرض والنقد حتى يتماشى مع ما جاء به قانون موازنة

العام الجاري."وقال مسدور إن "الصيرفة الإسلامية فرضتها الظروف المالية ولم تأت عن قناعة سياسية، وإلا ما يمنع بنك الجزائر المركزي من تشكيل هيئة علمية دينية مكونة من رجال دين وإطارات مصرفية تفصل في مثل هذه النوافذ."

من جانبه قال أستاذ العلوم الإسلامية، جمال حضري، إن "الإشكال كان في الأسباب، لأن الحكومة لجأت إلى الصيرفة الإسلامية لجلب الأموال النائمة خارج القطاع الرسمي وليس عن قناعة تامة بهذا النوع من الصيرفة، وبالتالي نحن نجعل من الدين ترقيعا لأخطاء وقعت بسبب سوء تسيير للبلاد، وهذا يكفي ليجعل من هذا النوع من الصيرفة حلا مؤقتا قد يزول بزوال أسبابه، أي حل الأزمة المالية وارتفاع أسعار النفط ." وتابع حضري إن الصيرفة الإسلامية في الجزائر تحتاج إلى هيئة شرعية موحدة تكون المرجع في ظل وجود تنوع أو اختلاف في الفتوى من مذهب إلى أخر ومن دولة إلى أخرى، وحسب العاملين في المجال المصرفي، فإن تباطؤ انتشار الصيرفة الإسلامية في البلاد لا يعود فقط إلى الجانب القانوني والفقهي، بل يتعداهما إلى أسباب أخرى تقنية ومتعلقة بواقع الساحة المالية التي تتميز بهيمنة المصارف العمومية ، ويقول مسؤول بأحد الفروع البنكية لأحد المصارف الإسلامية الخليجية، معمر قبراجي، إن "المصارف العمومية تحوز على 87 في المائة من السوق المصرفية فيما تتقاسم 13بالمائة المتبقية أكثر من 13 بنكا خاصا كلها أجنبية، وبالتالي فإن المصارف العمومية لديها الأولية والأفضلية ."وأضاف نفس المتحدث أن "هذه الهيمنة أثرت على انتشار المصارف الإسلامية في الجزائر" ، وذكر أن حجم الأموال المتداولة في المصارف الإسلامية لا يتعدى 200 مليار دينار أي أقل من ملياري دولار، وهو رقم ضئيل للغاية بالنظر للإمكانيات المالية المتوفرة في الجزائر، ويجب أن تُوضع استراتيجية واضحة لتسويق الصيرفة الإسلامية." وتحت ضغط الأزمة النفطية وتراجع مداخيل البلاد من النقد الأجنبي، لجأت الجزائر في موازنة 2020، إلى فتح باب الاستدانة الخارجية أمام الشركات العمومية الكبرى من أجل تمويل مشاريعها، وذلك في ظل شح الموارد المالية للخزينة العمومية[1].

[1] المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة 11 -12 مارس 2008 ، ورقلة.

وقبل هذه الخطوة، لجأت نهاية 2017 إلى اعتماد التمويل غير التقليدي الذي سمح للبنك المركزي بطبع ما يعادل 60 مليار دولار من العملة المحلية، وإقراضها للخزينة العمومية بقروض دون فوائد ، لكن سرعان ما جمدت الحكومة المؤقتة برئاسة نور الدين بدوي، هذه الآلية بعد استقالة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة مطلع نيسان (إبريل) الماضي.

خلاصة الفصل الثاني:

إن تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر بتهيئة المناخ الملائم لعملها، ضرورة حتمية يجب مراعاتها، خاصة مع تزايد عدد المصارف الإسلامية مستقبلاً، وذلك لتمكين الاقتصاد الوطني من الاستفادة من مساهمة المصارف الإسلامية في تمويل مختلف القطاعات، خاصة وأن الجزائر في مرحلة حساسة من مراحل التنمية، تحتاج فيها إلى كل ما يدعم ويعزز هذه التنمية، ذلك أن التمويل الإسلامي يعتبر أكثر كفاءة واستقراراً، وأكثر اتصالاً بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل وأكثر طلباً من المواطن الجزائري المسلم، مقارنة بالتمويل التقليدي القائم على الربا وعلى التباعد بين دائرة الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، وبالإمكان تحقيق ذلك تدريجياً وعلى مراحل، في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، شرط توفر الإرادة السياسية والإعداد المناسب، ولابد من التأكيد على هذا الشرط الأخير، إذ أن البطء مع الثبات خير من العجلة مع الفشل، وأن نجاح المحاولة يثبت قوة المبادئ الإسلامية، في حين أن أي إخفاق لابد وأن يضرّ بالتجربة، وقد لا تُتاح لها فرصة أخرى مستقبلا.

الفصل الثالث

دراسة حالة بنك الوطني الجزائري BNA فرع النعامة

تمهيد:

بعد التطرق في الجانب النظري إلى مختلف الجوانب المتعلقة بمحددات الأداء في الصناعة المصرفية الإسلامية ، والسياسات المتبعة من طرف المصارف الإسلامية في التعريف بمنتجاتها ومحاولة التذكير بها،بالإضافة إلي ما يمكن أن يقدمه منتجات الجديدة فيما يتعلق بتحسين الأداء المصرفي وزيادة التعاملات المصرفية لكن الدراسة النظرية تستلزم وجود تدعيمات واقعية، ومن أجل ألا تبقى دراستنا هاته محصورة في الجانب النظري فقط سنحاول في هدا الفصل معرفة إستراتيجية طرح منتج جديد في قطاع المصارف، لمالها من دور في زيادة الحصة السوقية أو الحفاظ على الحصة الحالية وزيادة في نمو التعاملات أو الزيادة في معدل الربحية مؤدية بذلك إلى تحسين أداء عامة ولأداء المصرفي خاصة لذا أسقطنا دراستنا على بنك الوطني الجزائري فرع النعامة قسم الصيرفة الإسلامية.

كما سنتطرق في هدا الفصل إلى مبحثين هما.

المبحث الأول:الطريقة والأدوات.

المبحث الثاني:عرض النتائج وتحليلها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية

في هدا المبحث سنتعرض لأهم الخطوات المتبعة في الدراسة بغية الإجابة على الأسئلة المتعلقة بدراسة محددات أداء الصناعة المصرفية الإسلامية في البنك الوطني الجزائري BNA.

المطلب الأول: لمحة عن البنك الوطني الجزائري وكالة النعامة *730* (BNA)

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك التي نشأت بعد الإستقلال ، كما يدل عليه إسمه فهو بنك عمومي يختص بالقيام بمختلف العمليات التجارية سواء إلى الداخل أو إلى الخارج.

أولا : نشأة البنك الوطني الجزائري رقم *730* (BNA)

تأسست وكالة البنك الوطني الجزائري رقم * 730* كوكالة فرعية تابعة للمديرية الجهوية بعد الإستقلال تلمسان *181* و الواقع مقرها بحي 164 مسكن شارع حداد بن زيان القطعة 4 قسم 9 النعامة –ولاية النعامة– وتسعى هذه الوكالة كغيرها من الوكالات إلى تحقيق و توسيع خدمات البنك الوطني الجزائري باعتباره جزء منه والعمل على تنفيذ سياسة التموقع التي يسعى البنك إلى تحقيقها

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم المؤسسات المالية على المستوى الجهوي وتم تأسيسه في تاريخ 13 جوان 1966.

بموجب الأمر 178/66 حسب القوانين و هو يعتبر من البنوك التجارية و أنشأ هذا البنك برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري ليحل محل البنوك التالية :

- القرض العقاري الجزائري التونسي 1966/07/10
- القرض الصناعي التجاري 1967/07/01
- بنك الصناعة و التجارة في إفريقيا 1968/07/01
- بنك باريس و هولندا 1968/05/04
- بنك الخصم لمعسكر 1966/07/01

باعتباره بنكا تجاريا فإن البنك الوطني الجزائري يقوم بجمع الودائع و منح قروض قصيرة الأجل و تبعا لمبدأ التخصص في النظام البنكي الجزائري فقد تكفل البنك الوطني الجزائري بمنح القروض للقطاع الفلاحي ولتجمعات المهنية للإستيراد و المؤسسات العمومية و القطاع الخاص .

حيث أصبح يلعب دورا هاما بعد أن تم إسناد مهام عملية التحول الإشتراكية له و كذلك تشجيع سياسة التسيير الذاتي لرفع الخناق عن البنك المركزي و الخزينة العمومية و يتكون البنك الوطني الجزائري من مساهمات بالداخل و أخرى للخارج تتمثل في :

- شركة الاستثمارات و التموين بالجزائر IFA
- مؤسسة الخدمات و تجهيزات الأمان AM NAI
- شركة التكوين بين البنوك SIRF
- البنك الجزائري للتجارة الخارجية BACE
- الإتحاد الأوسطي للبنوك UMB
- الشركة المختلطة المغربية للتجارة MATICO
- بنك المغرب العربي للاستثمار و التجارة BMIC

ثانيا:الهيكل التنظيمي للبنك الوطني (BNA)

-1 الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري –النعامة- BNA730

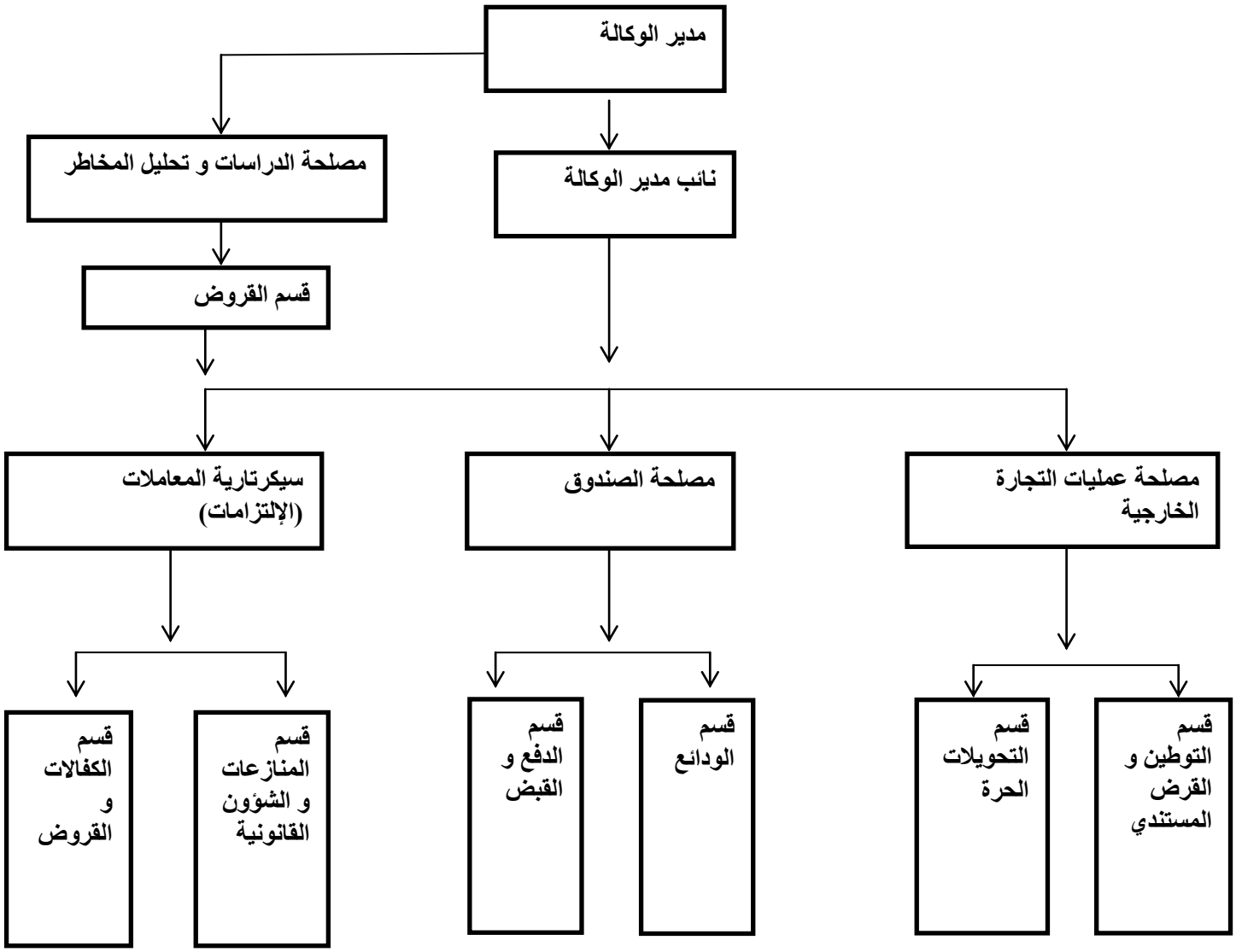

المصدر : الوثائق الرسمية للبنك الجزائري للنعامة BNA 730

2- تقديم الهيكل التنظيمي :

1/ مدير الوكالة : يعتبر الممثل الرئيسي للبنك الوطني الجزائري على ولاية النعامة , حيث يتحمل مسؤولية إبرام وتوقيع كل العقود والاتفاقيات ، و من مهامه مراقبة جميع المصالح التابعة للوكالة و كذلك يقدم تقرير دوريا للمديرية العامة عن إنجاز الأعمال و البرامج المتعلقة بالبنك و تتبع له مباشرة كل من :

مصلحة الدراسات و تحليل المخاطر : تتكون من أقسام كل قسم مسؤل عن الدراسة الأساسية و تعمل هذه الأقسام لزيادة النشاط داخل الوكالة و لصالح المؤسسات العمومية و الخاصة .

2/ نائب مدير الوكالة : يساعد في أداء مهامه , و يخلفه في حالة غيابه .

3/ سكرتاريا المعاملات (الالتزامات):

قسم المنازعات والشؤون القانونية : يقوم هذا القسم بمساعدة البنك من الناحية القانونية وكذا متابعة الحالات المتنازع فيها، دراسة الشكاوي و طلبات تحصيل الحقوق ، و تعيين المحامين الذين يقومون بتمثيل البنك أمام المحاكم، و متابعة تنفيذ الحكم بعد إصداره .

قسم الكفالات والقروض : يهتم هذا القسم بتنفيذ الإجراءات والتعليمات بشؤون القرض وفق المبادئ المعتمدة من قبل الإدارة .

4/ مصلحة عمليات التجارة الخارجية: تعتبر بمثابة الوسيط بين المتعاملين و الأجانب في عمليات البيع و الشراء (إستيراد ، التصدير) وتقوم هذه المصلحة بالتحويلات إلى الخارج و عمليات التوطين (الإقامة) المصرفيون فتح الإعتمادات المستندية للعمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، وتضم قسم التحويلات الحرة، والمباشرة وقسم التوظيف و القرض المستندي.

5/ مصلحة الصندوق : وهي بدورها تنقسم إلى قسمين :

قسم الودائع : يقوم باستلام طلب بفتح حسابات الودائع و تحديد نوعها ، متابعة كل الإجراءات المتعلقة بفتح حسابات و التأكد من توفير جميع الشروط القانونية و متابعة عملية الإيداع و السحب من الحساب لصالح المودعين .

قسم الدفع و القبض: يقوم بقبض ودفع المبالغ النقدية لكافة أنواع العملاء ، و يقوم أيضا بإعداد جرد حركة النقد وتسجيلها والعمل على تطبيق الأنظمة والإجراءات المعتمدة من طرف المدير.

المطلب الثاني: طريقة الدراسة

ارتبط مفهوم محددات أداء الصناعة المصرفية الإسلامية ، بغية دراسة هذا الموضوع وتحقيق أهداف الدراسة، تم الاختيار البنك الوطني الجزائري BNA لهذه الدراسة، سنتعرض في هدا الجزء لمجتمع وعينة الدراسة، متغيرات الدراسة،الأدوات المستخدمة في الدراسة على النحو التالي.

أولا: مجتمع وعينة الدراسة

لقد تألف مجتمع الدراسة من مجموعة من الموظفين أفراد العينة لبنك الوطني الجزائري BNA وعددهم (34) عينة حيث ستشتمل عينة البحث كامل مجتمع الدراسة وواقع الاطلاع على إجابة أسئلة الاستقصاء، والاستخدام الاستبيان والتأكد من صدق البيانات الاستبيان والغرض من الدراسة التعرف على محددات أداء الصناعة المصرفية الإسلامية. دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA ، ولاستكمال الهدف التي تسعى الدراسة لتحقيقه فقد اتبعت المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع والمرتكزة على المسح الميداني للحصول على البيانات من مصادرها الرئيسية من خلال الاعتماد على الاستبيان تم تصميمه وفق الخطوات العلمية المعتمدة بهذا الشأن ومعالجة البيانات وتحليلها إحصائيا لاختيار الفرضيات للوصول إلى استنتاجات تسهم في تحسين الواقع وتطويره.

ثانيا: متغيرات الدراسة

1 . المتغير المستقل:يتمثل في محددات الأداء؛

2 . المتغير التابع: الصناعة المصرفية الإسلامية ؛

3 . المتغيرات الوسطية:الجنس، السن، المستوى الدراسي، الحالة العائلية، المركز الوظيفة .

ثالثا:أدوات الدراسة

لتحقيق هدفت الدراسة، فقد اعتمدت الدراسة على الأدوات التالية للحصول على البيانات والمعلومات:

1 . البيانات الثانوية: وهي المعلومات المتعلقة بالجانب النظري من البحوث والدارسات والمقالات،والرسائل الجامعية، والكتب العلمية العربية والأجنبية المتخصصة بموضوع الدراسة.

2 . البيانات الأولية (الاستبيان): لغرض توفير البيانات المتعلقة بالدراسة فقد صمم الاستبيان بعد الأخذ بآراء مجموعة من الباحثين والكتاب في مجال موضوع الدراسة، والتي استهدفت الحصول على البيانات الأولية

لاستكمال الجانب التطبيقي للدراسة من حيث معالجتها لأسئلة الدراسة واختيارها لفرضيات الدراسة وتضمن الاستبيان قسمين هما:

القسم الأول: وهو الجزء الخاص بالمتغيرات الديموغرافية والتنظيمية لعينة الدراسة من خلال (5) متغيرات هي:(الجنس، العمر، المستوى الدراسي، الحالة العائلية، المركز الوظيفي).

القسم الثاني : شملت متغيرات الدراسة بعدين رئاسيين هما : محددات الأداء ويضم (13) سؤال والصناعة المصرفية الإسلامية يضم (13) سؤال، وأسئلة خاصة بالتحليل.

والجدول الموالي يوضح الاستبيانات الموزعة والمستردة.

الجدول رقم (1):يوضح الاستبيانات الموزعة والمستردة.

البيان	الموظفين	النسبة
الاستبيانات الموزعة	34	%100
الاستبيانات المستردة	34	%100
الاستبيانات القابلة للتحليل	34	%100

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج spss

وقد تم استخدام سلم ليكارت الثلاثي لدرجات أفراد العينة لفقرات الاستبيان حسب جدول رقم(2)

الاستجابة	غير موافق	محايد	موافق
الدرجة	1	2	3

المطلب الثالث:الأساليب الإحصائية المستخدمة وثبات أداة الدراسة

أولا:الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحليل البيانات قمنا باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss20) ومن خلاله اعتمدنا على الأساليب الإحصائية التالية :

- التكرارات والنسب المئوية لإظهار نسب إجابات أفراد عينة الدراسة؛
- معامل الثبات ألفاكرونباخ لقياس درجة ثبات الاستبيان؛

- المتوسطات الحسابية، لمعرفة درجة موافقة المستجوبين عن الأسئلة؛
- معامل الارتباط بيرسون؛
- المقاييس الإحصائية الوصفية.

ثانيا: أداة ثبات الدراسة

بعد وضع أسئلة الاستبيان تم عرضه على مجموعة من أساتذة محكمين، ذوي الاختصاص (العلوم الاقتصادية)،بغرض تدقيق والتحقق من وضوح الأسئلة وصحة صياغتها وتصحيح ميمكن تصحيحه ، وقد أخذت من الأساتذة مجموعة من الملاحظات والتصحيحات، ثم أخذها بعين الاعتبار، ولاختيار أداة القياس (الاستبيان)، ثم استخدام معامل الثبات ألفاكرونباخ لقياس درجة مصداقية الاستبيان وقد كانت النتائج المتحصل عليها كما هم موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (3) :يوضح نتائج اختبار معامل ألفاكرونباخ للمحور الأول محددات الأداء

ألفاكرونباخ	عدد الأسئلة
0.72	13

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج spss

من خلال الجدول أعلاه يبين لنا إن قيمة ألفا هي 0.72 أي بنسبة 72%من العينة يعيدون نفس الإجابة في حالة استجوابهم من جديد وهي نسبة تعبر عن مدى مصداقية المستجوبين وبالتالي تعميم النتائج على مستوى الدراسة.

الجدول رقم (4) :يوضح نتائج اختبار معامل ألفاكرونباخ للمحور الثاني الصناعة المصرفية الإسلامية

ألفاكرونباخ	عدد الأسئلة
0.71	13

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج spss

من خلال الجدول أعلاه يبين لنا إن قيمة ألفا هي 0.71 أي بنسبة 71%من العينة يعيدون نفس الإجابة في حالة استجوابهم من جديد وهي نسبة تعبر عن مدى مصداقية المستجوبين وبالتالي تعميم النتائج على مستوى الدراسة.

المبحث الثاني:عرض النتائج وتحليلها

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

أولا:وصف خصائص عينة الدراسة

عرضت دراسة وصفية إحصائية لأفراد العينة لهده الدراسة.

1تحليل خصائص العينة من حيث الجنس

الجدول رقم (5)يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	26	%76
أنثى	8	%24
المجموع	34	%100

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج spss

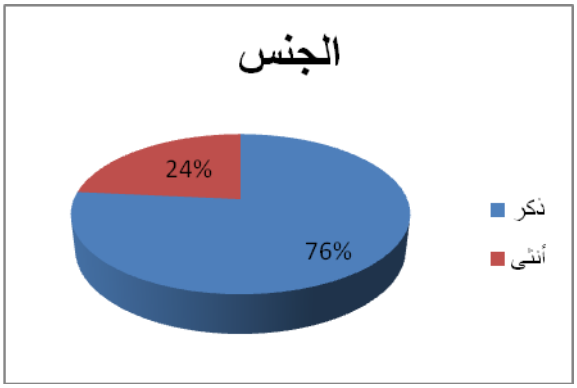

الشكل(1):التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب الجنس.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن غالبية أفراد العينة المدروسة تضم الذكور أكثر من الإناث، حيث بلغ عدد الذكور 26فرد أي بنسبة 76% في حين بلغ عدد الإناث 8 أفراد فقط أي بنسبة 24%، وهذا يبن أن البنك الوطني الجزائري BNA أغلبهم ذكور اللذين يعملون في قسم الصيرفة الإسلامية.

2– تحليل خصائص العينة من حيث السن :

الجدول رقم(6):يوضح توزيع أفراد العينة حسب المتغير السن

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	08	23.5
من 31-40 سنة	25	73.5
من 41- 50 سنة	01	2.9
أكثر من 50	00	00
المجموع	34	100

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج sspss

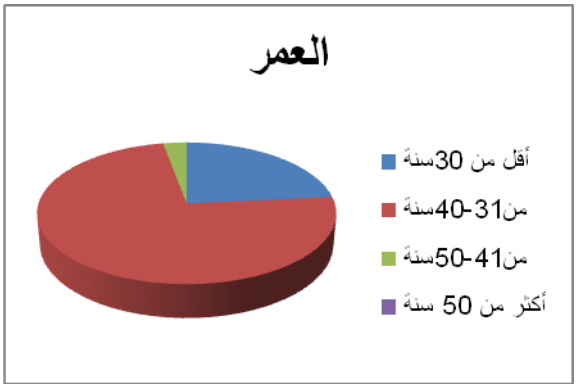

الشكل (2):التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب السن.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن غالبية أفراد العينة بالنسبة للفئة العمرية من 31-40سنة هي المستحوذة في البنك الوطني الجزائري BNA من الموظفين بنسبة 73.5%ثم تليها الفئة العمرية التي حددت من أقل من 30 سنة بنسبة 23.5%ثم تليها الفئة العمرية التي حددت من 41-50سنة بنسبة 2.9% وأخيرا الفئة العمرية الأكبر من 50 سنة معدومة وهدا نلاحظ أن الموظفين البنك الوطني الجزائري BNA تتراوح أعمارهم مابين 31-40سنة، ومنه نستخلص بأن أغلب الموظفين في البنك الوطني الجزائري BNA هم شباب.

3- تحليل خصائص العينة من حيث المستوى التعليمي.

الجدول رقم(7) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
ثانوي	1	%2.9
جامعي	32	%94.1
دراسات عليا	1	%2.9
المجموع	34	%100

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على نتائجspss

الشكل رقم (3):يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

خلال الجدول أعلاه، يتضح لنا أن المستوى جامعي لأفراد الدراسة بلغ 94.1 ثم تليها الثانوي والدراسات الأخرى 2.9 ، أي مستوى الموظفين في البنك الوطني الجزائري BNA جلهم ذو مستوى جامعي، وهدا يعني أن للموظفين يملكون مؤهلات علمية عالية تمكنهم من تحسين الأداء المصرفي للبنك.

4- علاقة العمل :

الجدول رقم (8) :يوضح توزيع أفراد العينة حسب علاقة العمل.

علاقة العمل	التكرار	النسبة
مرسم	22	% 65
فترة تربص	12	% 35
المجموع	34	100

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج spss

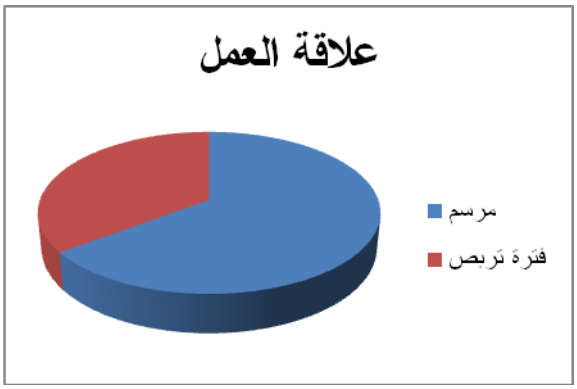

الشكل(4) :التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب علاقة العمل.

الجدول أعلاه يتبين لنا أن غالبية أفراد العينة المدروسة علاقة العمل مرسمين بنسبة 65 % ثم تليها فترة تربص بنسبة 35 %.

5 – عدد سنوات العمل :

الجدول رقم (9) يوضح التوزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات العمل.

عدد سنوات العمل	التكرار	النسبة
أقل من سنة	5	%15
من 1 إلى 5 سنوات	21	%62
أكثر من 5 سنوات	8	%23
المجموع	34	%100

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على نتائجspss

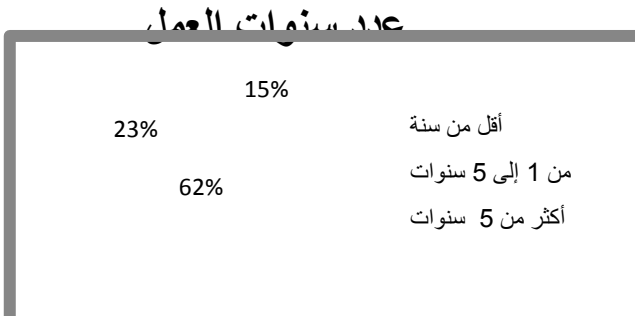

الشكل رقم(5) :يوضح التوزيع التكراري لعدد سنوات العمل للموظفين

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن غالبية أفراد العينة للموظفين البنك الوطني الجزائري BNA يمتلكون سنوات خبرة من 1 إلى 5 سنوات بنسبة 62% ثم تليها الفئة أكثر من 5سنوات بنسبة 23% أما أقل من سنة 15%.

المطلب الثاني:التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة

يتناول هدا الفرع نتائج التحليل الإحصائي للمقاييس الإحصائية الوصفية الأولية كالوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة ضمن البعدين الرئاسيين التي تم تصميمها وصياغتها في أسئلة الاستبيان إضافة لنتائج اختبار فرضيات الدراسة، والاستدلالات الإحصائية الخاصة بكل منها باستخدام الطرق الإحصائية كتحليل الانحدار البسيط لحساب التأثير المباشر للمتغيرات المستقلة في الأنموذج المقترح على المتغيرات التابعة له حسب كل فرضية من الفرضيات. ولغرض التسلسل في عرض النتائج التي توصل إليها الباحث.

أولا:نتائج الدراسة فيما يتعلق بمحددات الأداء للبنك الوطني الجزائري BNA

تم تحليل إجابات المبحوثين من العاملين في البنك الوطني الجزائري BNA تجاه هذا التساؤل من خلال التركيز على النسب المئوية لتكرارات الاستجابة(موافق، محايد، غير موافق)، عن العبارات الخاصة بمحددات الأداء في البنك الوطني الجزائري BNA ، بالإضافة إلى استخدام المتوسط المرجح والانحراف المعياري، فقد أسفرت النتائج الجدول رقم(10) على ما يلي :

جدول رقم(10):أراء الموظفين حول محددات الأداء في البنك الوطني الجزائري BNA

المحور الأول		غير موافق	محايد	موافق	الانحراف	المتوسط الحسابي	الاتجاه
السؤال01	نسبة	5,9	23,5	70,6	0,59	2,65	موافق
	التكرار	02	08	24			
السؤال02	نسبة	29	32,4	64,7	0,55	2,62	موافق
	التكرار	01	11	22			
السوال03	نسبة	00	29	97,1	0,17	2,97	موافق
	تكرار	00	01	33			
السؤال04	نسبة	00	00	100	0,00	3	موافق
	تكرار	00	00	34			
السؤال05	نسبة	00	00	100	0,00	3	موافق
	تكرار	00	00	34			
السؤال06	نسبة	5,9	00	94,1	0,47	2,88	موافق
	تكرار	2	00	32			
السؤال07	نسبة	17,6	73,5	8,8	0,51	1,91	محايد
	تكرار	6	25	3			
السؤال08	نسبة	00	00	100	0,00	3	موافق

	تكرار	00	00	34			
السؤال09	نسبة	00	5,8	94,1	0,23	2,94	موافق
	تكرار	00	2	32			
السؤال10	نسبة	00	2,9	97,1	0,17	2,97	موافق
	تكرار	00	1	33			
السؤال11	نسبة	00	00	100	0,00	3	موافق
	تكرار	00	00	34			
السؤال12	نسبة	2,9	8,8	88,2	0,43	2,85	موافق
	تكرار	1	3	30			
السؤال13	نسبة	00	2,9	97,1	0,17	2,97	موافق
	تكرار	00	1	33			
المجموع					0,16	2,81	موافق

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)

يشير الجدول رقم(2-10)،إلىإن المتوسطات الحسابية للعبارات التي تقيس محددات الأداء تراوحت مابين(1.91)-(3)،وجميعها تشير إلى موافقة عينة الدراسة على الفقرات التي تقيس محددات الأداء بمستويات موافقة تتفاوت بين المتوسط والمرتفع كما يشير الجدول إلى أن معظم الفقرات بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهم تقريبا(3)،وهدا ما يدل على أن البنك يجد قيادية في مجال خلق العروض مقارنة مع منافسيها في الصيرفة الإسلامية حيث أنها التحقت به مند إقراره من طرف الدولة، إذ أنها تقوم بدراسة حاجات ورغبات العملاء الحاليين والمرتقبين، بغض النظر عن التكاليف المحتملة والناتجة عن المنهج التحسين والابتكار إذ أنها تقوم بمواكبة واستخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة فور ظهورها، فهي بهذا تسعى إلى الحفاظ الزبائن الحاليين وجدب زبائن جدد وهدا من خلال طرح معاملات مصرفية مغرية مقارنة مع منافسيها،وبهذه الطريقة يكون البنك الوطني الجزائري BNA قائد في القطاع المصرفي.

كما أبثت نتائج الدراسة التحليلية إلى إن الفائدة المرتفعة لا يعكس بالضرورة الجودة العالية، وإنما يرجع هـ ذا إلى هدف المصرف من طرح الخدمة الجديدة، فضلا عن كيفية الترويج مع مراعاة المنافسين، وه ذا ما يوضحه الشكلين الآتيين :

الشكل(6):يوضح الهدف من عرض الصيرفة الإسلامية

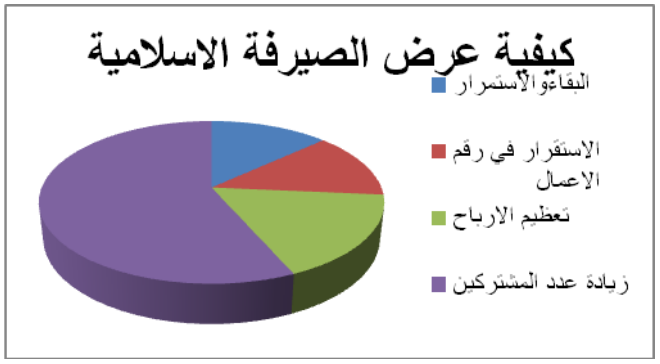

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج spss

الشكل(7) :يوضح كيفية ترويج للمعاملات جديدة

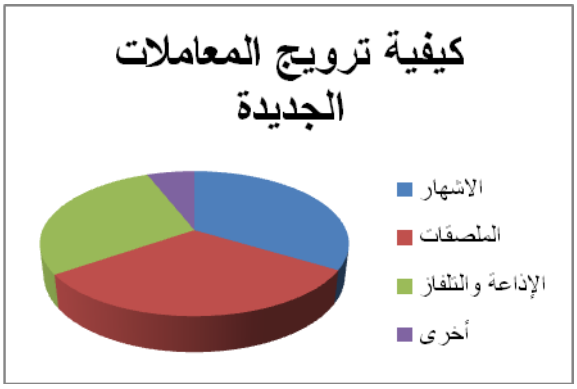

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج spss

الملاحظ إن هدف المؤسسة هو زيادة وكسب زبائن جدد وهدا باستخدام معظم أنواع الترويج كالإشهار والملصقات والإذاعة والتلفاز.

ثانيا: نتائج الدراسة في ما يتعلق بالصناعة المصرفية الإسلامية في البنك الوطني الجزائري BNA.

تم قياس الصناعة المصرفية الإسلامية ب(13) فقرات والجدول(2-11) يعرض المقاييس الإحصائية الوصفية كالوسط الحسابي والانحراف المعياري.

الجدول رقم(11):يوضح أراء الموظفين بالصناعة المصرفية الإسلامية

المحور الثاني		غير موافق	محايد	موافق	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاتجاه
السؤال01	نسبة	00	14,7	85,3	0,35	2,85	موافق
	التكرار	00	05	29			
السؤال 02	النسبة	2,9	08,8	88,2	0,43	2,85	موافق
	التكرار	01	03	30			
السؤال 03	النسبة	00	2,9	97,1	0,17	2,97	موافق
	التكرار	00	01	33			
السؤال 04	النسبة	2,9	20,6	76,5	0,51	2,74	موافق
	التكرار	01	07	26			
السؤال 05	النسبة	2,9	14,7	82,4	0,47	2,79	موافق
	التكرار	01	05	28			

السؤال 06	النسبة	00	5,9	94,1	0,23	2,94	موافق
	التكرار	00	02	32			
السؤال 07	النسبة	8,8	73,5	17,6	0,51	2,09	محايد
	التكرار	03	25	06			
السؤال 08	النسبة	8,8	2,9	88,2	0,59	2,79	موافق
	التكرار	03	01	30			
السؤال 09	النسبة	2,9	2,9	94,1	0,37	2,91	موافق
	التكرار	01	01	32			
السؤال 10	النسبة	2,9	20,6	76,5	0,51	2,74	موافق
	التكرار	01	07	26			
السؤال11	نسبة	00	14,7	85,3	0,35	2,85	موافق
	التكرار	00	05	29			
السؤال 12	النسبة	2,9	08,8	88,2	0,43	2,85	موافق
	التكرار	01	03	30			
السؤال 13	النسبة	2,9	14,7	82,4	0,47	2,79	موافق
	التكرار	01	05	28			
المجموع					0,23	2,77	موافق

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(spss)

يظهر الجدول(2-11)،إن المتوسطات الحسابية للعبارات التي تقيس الصناعة المصرفية الإسلامية تراوحت ما بين (2.9)-(2.97)،وجميعها تشير إلى موافقة العينة الدراسة على الفقرات التي الصناعة المصرفية الإسلامية بمستويات موافقة ومرتفعة، كما يشير الجدول إلى إن الفقرة رقم(03) والتي تنص على" تعتبر عوامل جذب العملاء مغرية في البنوك الإسلامية "حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها(2.97)،بينما جاءت الفقرة رقم(07) والتي تنص على " تتوفر في البنوك الإسلامية لجان خاصة لدراسة المناطق الأنسب للعملاء لبناء فروع في تلك المناطق "وبمتوسط حسابي بلغ(2.09)،كما يظهر من الجدول إن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات المتغير الوسيط تطوير منتجات جديدة جاءت بمستوى مرتفع، ومن هنا تحصل الباحث على هذه النتيجة إلى إن البنك الوطني الجزائري BNA تعمل بشكل دائم على تطوير خدماتها الحالية عن طريق تطوير معاملات تتفق وحاجات ورغبات العملاء ومواكبة التغيرات بهدف الحفاظ على بقاءها وتحقيق ربحية مناسبة أحسن من المنافسين.

ودلت نتائج الدراسة إلى إن هناك علاقة طرديه بين محددات الأداء والصناعة المصرفية الإسلامية وه ذا ما يبينه معامل الارتباط لبيرسون الموضح في الجدول الأتي :

جدول رقم (12):يوضح معامل الارتباط

		إستراتيجية التسويق	طرح منتجات الجديدة
محددات الأداء	معامل الارتباط لبيرسون القيمة الاحتمالية حجم العينة	1 34	0.60 0.00 34
الصناعة المصرفية الإسلامية	معامل الارتباط لبيرسون القيمة الاحتمالية لمعامل حجم العينة	0.60 0.00 34	1 34

القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 1%

نلاحظ أن هناك ارتباط قوي بنسبة 60.4 بين محددات الأداء و المعاملات البنكية، إذ أنها تعتمد في الصناعة المصرفية الإسلامية على طرح خدمات الجديدة وخلق عروض جديدة أحسن من المنافسين وتحسين جودة الخدمة وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

رقم(8) :يوضح الطريقة المتبعة لتحسين الحصة السوقية

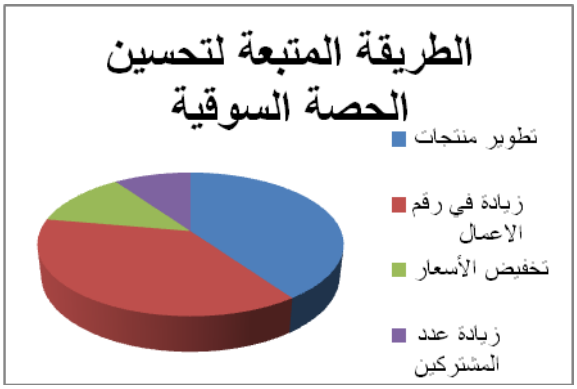

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج spss

المطلب الثالث :اختبار الفرضيات

لقد تم اختبار الفرضيات انطلاقا من مخرجات برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(spss)، وتحليل الوصفي للإجابات العينة والنتائج المتحصل عليها في المطلب الثاني.

1- لمحددات الأداء دور رئيسي في الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر.

2- هنالك العديد من الفرص و التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في الجزائر.

1- عرض نتيجة الفرضية الأولى:

نصت على: لمحددات الأداء دور رئيسي في الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر

للإجابة عن هذا التساؤل تم استخدام اختبار "ت" للمجموعة الواحدة في المقارنة بين متوسط محددات الأداء ودورها في الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (13) يبين نتيجة اختبار "ت" للمجموعة الواحدة في المقارنة بين متوسط محددات الأداء ودورها في الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر

العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	قيمة "ت"	درجة الحرية	"ت" الجدولية	مستوى الدلالة	الدلالة المعنوية
34	26.22	5.395	22	42.373	34	1.999	0.05	0.000

بغرض الإجابة عن هذا التساؤل تم استخدام اختبار T-test لعينة واحدة حيث قد بلغ المتوسط الحسابي لأفراد العينة على الأداة (26.22) بانحراف معياري مقدر بـ(5.395) وعند المقارنة بالمتوسط الفرضي والذي قدر بـ(22)، وحسب ما بينته نتائج اختبار الفروق بين المتوسطات لمجموعة واحدة نجد قيمة T مقدرة بـ(42.373) عند درجة حرية (34) وهي دالة إحصائيا إذ قدرت قيمة الدلالة المعنوية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وبما أن الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي فهذه النتيجة تشير إلى أن لمحددات الأداء دور رئيسي في الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر.

وبما أن الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي فهذه النتيجة تشير إلى أن لمحددات الأداء دور رئيسي في الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر موجبة.

2. عرض نتيجة الفرضية الثانية:

نصت على: هنالك العديد من الفرص و التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في الجزائر.

الجدول رقم (14) يبين نتائج الفرضية الثانية

العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجة الحرية	الدلالة المعنوية	مستوى الدلالة
34	25.74	5.566	0.794	34	0.429	0.05

من خلال الجدول نلاحظ بأن المتوسط الحسابي عند الموظفين بلغ (25.74) بانحراف معياري قدره (5.566) وباختبار الفروق بين المتوسطات حيث بلغت قيمة "ت" (0.794) عند درجة حرية (34) ومستوى دلالة(0.05) وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.429)، وبما أن قيمة المعنوية أكبر من (0.05) نقبل الفرض الصفري والقائل لا توجد هنالك العديد من الفرص و التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في الجزائر.

يمكن تفسير النتيجة بأن أن الأساليب التموين المستعملة واحدة و لكن الطرق مختلفة،أي أن الأساليب المعتمدة في هدفها لتوصيل أساسيات العملية المصرفية واحدة من حيث العرض والمسلك باختلاف التوجه ، حيث تعتمد المصارف الإسلامية على طرق التمويل المصرفي الحلال وفق الشريعة الإسلامية .

خلاصة الفصل الثالث:

حاولنا من خلال هذا الفصل أن نسقط جانبا من الجزء النظري على الدراسة الميدانية؛ مستعينين بذلك على ما تحصلنا عليه من معلومات من خلال تحليل ومناقشة الاستبيان الموجه للموظفين البنك الوطني الجزائري BNA ؛ مع انفتاح الصناعة المصرفية على المنافسة الشديدة زاد الاهتمام البنك الوطني الجزائري BNA بالممارسة المصرفية عموما والصناعة المصرفية الإسلامية خصوصا،فقد وجد البنك نفسه أمام وضع يحتم عليها بناء صورة جيدة عنه وعن خدماته وجدب المتعاملين إليها ومحاولة كسب ثقتهم وولائهم.

يعتمد البنك الوطني الجزائري BNA على هيكل تنظيمي عضوي وديناميكي،بمعنى يتغير وفق الإستراتيجية الموضوعة للسيطرة على أسواقه، ويستجيب لمتطلبات الممارسة المصرفية الحديثة، حيث نلاحظ وجود قسم خاص بالصيرفة الإسلامية، بالإضافة إلى وجود مديرية خاصة بالصناعة المصرفية تابعة إلى الإدارة العليا مباشرة.

يعرض البنك الوطني الجزائري BNA تشكيلة متنوعة من المعاملات مثلا الصيرفة الإسلامية الموجهة لعدة قطاعات سوقية مختلفة، وبفوائد مختلفة ومعقولة، ويتفوق البنك مبالغ طائلة على تقديم أحسن العروض لكسب متعاملين جدد والمحافظة على المتعاملين الحاليين و يعتمد البنك الوطني الجزائري BNA في ترويجها على كافة وسائل الترويج منها الإعلان، الإشهار،الإذاعة وغيرها من الأنواع الأخرى .

خاتمة

عامة

خاتمة
عامة

خاتمة عامة

يعتبر تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر بتهيئة المناخ الملائم لعملها ضرورة حتمية يجب مراعاتها لأن الصيرفة الإسلامية شهدت تطوراً وانتشاراُ واسعاً، حيث يلاحظ أن هناك اهتماماً عالمياً بهذه الصناعة، مما يوحي أن مستقبل الصيرفة الإسلامية في الجزائر أيضا له شأن كبير، ولقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على واقع الصيرفة الإسلامية وآليات تطويرها، ومن خلال قيامنا بهذه الدراسة وبعد اختبار الفرضيات تم التوصل إلى النتائج التالية:

إختبار الفرضيات:

والنتائج المحصلة منه وبالأدوات spss مما سبق وبناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي الإحصائية المستعملة نستخلص النتائج التالية:

-من اختبارنا للفرضية الأولى والتي مفادها :لمحددات الأداء دور رئيسي في الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر توصلنا إلى صحة هذه الفرضية نظرا لوجود إقبال كبير واستفسارات متعددة من طرف العملاء على المنتجات المالية الإسلامية في المصارف الإسلامية ، وهذا راجع إلى رغبتهم في التعامل بهذه الصيغ لما تقدمه من مزايا وعروض.

-من اختبارنا للفرضية الثانية والتي مفادها : هنالك العديد من الفرص و التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في الجزائر ، توصلنا إلى صحة هذه الفرضية فمن خلال إجابات أفراد العينة تبين عدم وجود تحديات للمصارف الإسلامية لأن أساليب التمويل المستعملة واحدة و لكن الطرق مختلفة، أي أن الأساليب المعتمدة في هدفها لتوصيل أساسيات العملية المصرفية واحدة من حيث العرض والمسلك باختلاف التوجه ، حيث تعتمد المصارف الإسلامية على طرق التمويل المصرفي الحلال وفق الشريعة الإسلامية .

نتائج الدراسة:

لقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من خلال دراسة موضوع محددات أداء الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر –دراسة عينة من بنك الوطني الجزائري فرع النعامة BNA - نعرضها فيما يلي:

- ❖ إن هدف البنوك الإسلامية في الجزائر هو تحقيق تنمية اجتماعية و اقتصادية لكافة شرائح المجتمع وذلك عن تطبيق معايير الشريعة الإسلامية.
- ❖ إن البنك يعتمد في منح التمويل الإسلامي للعميل على جدارة الائتمانية له و كذالك وفق عقود و نماذج منضبطة شرعا من خلال التمويل عن طريق المرابحة.
- ❖ إن التمويل الإسلامي بالاستسصناع يمثل أداة تمويلية فعالة لتحقيق ميزة الاستثمار المباشر مع الشركات الصناعية ، كما تمكن من الاستفادة من الأموال المدخرة بتفعيل صكوك الإستسصناع.

خاتمة عامة

❖ إن التمويل بالإجارة أنه يسهم في حل مشكلة عدم تنفيذ المشروعات الاستثمارية التي تتطلب أصول إنتاجية لمبالغ كبيرة كما يسهم التمويل الإسلامي بالإجارة في إدارة السيولة من خلال تحديد فترة الأقساط الدورية.

الاقتراحات :

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها ارتأينا إلى تقديم الاقتراحات التالية:

1-تفعيل البحث في التراث الفقهي عن المنتجات المالية الأصيلة التي تعكس ضوابط المعاملات المالية الإسلامية.

2-وضع فتوى شرعية موحدة لكل منتج مالي لتضمن من خلاله تحقيق المصداقية الشرعية للمنتج.

3-ضرورة تكوين الموارد البشرية العاملة بالمصارف التجارية في الجانب الشرعي ليحسن ذلك من كفاءتهم في أساليب المعاملات المالية الإسلامية.

4-تطوير المنتجات المالية الإسلامية من أجل ضمان تلبية جميع الطلبات.

آفاق الدراسة :

لاشك أن هناك العديد من الجوانب التي لم تستوفها الدراسة، وهي جوانب ينبغي الاهتمام بها في مجال واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وآليات تطويرها، والتي نرى أنها تشكل مواضيع بحث مستقبلية نذكر منها ما يلي:

أ -على الباحثين إجراء المزيد من الدراسات الميدانية بحيث تكون واسعة النطاق من حيث حجم العينة من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة

ب -استراتجيات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

ج -توسيع الدراسة على مؤسسات منافسة.

د -التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية والحلول المقترحة.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المصادر والمراجع

المؤلفات:

1- رواية محمد حسن ، **إدارة الموارد البشرية ، رؤية مستقبلية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 .

2- وسيلة حمداوي ، **إدارة الموارد البشرية** ، مديرية النشر الجامعية قائمة ، 2004 .

3- طاه ر محمود كلادة ، **الإتجاهات الحديثة في القيادة الإدارية** ، دار زهران للنشر والتوزيع ، الأردن .

4- **الكرخي** ، مجيد عبد جعفر، "**التحليل الكمي الاقتصادي: العلاقات الخطية**" ، الجزء الأول ، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد،2001.

5- **د .الحسيني،** فلاح الحسن – **د . الدوري،** مؤيد عبد الرحمن ، " **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.

6- **العاني،** احمد حسين بتال_ **الكبيسي،** عبد الرحمن، عبيد جمعة،" **قياس أداء المؤسسات التعليمية باستخدام نموذج لا معلمي: جامعة الأنبار دراسة حالة**"، جامعة الأنبار، العراق، 2004.

7- **الهيتي** ، خالد عبد الرحيم – **العبيدي** ، على جاسم ، " **الاقتصاد الإداري**" ، الموصل ، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق،1990.

8- د. **سلام،** عماد صلاح، "**البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية**"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2004.

9 – د. **الزبيدي،** حمزة محمود، "**التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**"، مؤسسة الو ارق، عمان، الأردن، 2000.

10- عادل عبد الفضيل، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007

11- قادري محمد الطاهر، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، الطبعة الأولى، مكتبة حسين لطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2014

12- حربي محمد العريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،

13- إبراهيم عبد الحليم عباده، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 .

قائمة المصادر والمراجع

14- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، بدون دار النشر، جدة، 2004 .

15- أحمد شعبان محمد علي : إنعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007 .

مذكرات التخرج ورسائل :

1- فيساح وسام وعموري ميلود ، " مذكرة لنيل شهادة ليسانس " **الحوافز وأثرها على أداء العاملين** ، المركز الجامعي ، المدية 2007/2006.

2- د. **جركس**، ربى، ""، **دور المؤشرات في تقييم كفاءة الأداء المالي لاستثما رات المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية مقارنة**، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب،2012.

3- د. **كعدان**، حسان، "**الرقابة وتقييم الأداء في القطاع المصرفي مع دراسة حالة تطبيقية على المصرف التجاري السوري**"، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، سورية، 1997.

4- عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم. 2009

5- شودار حمزة، علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس 2007، سطيف،2006 .

مراجع باللغة الفرنسية :

1- Salerno, C.S. **(2003). "What we know about the efficiency of higher education institutions: the best evidence**", Center for Higher Education Policy, University of Twente, Netherlands, 2003.

قائمة المصادر والمراجع

المجلات :

1- المهندس، منيرة، " **تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي د ارسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري** "، مجلة جامعة تشرين للدارسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27)، العدد (4)، سورية، 2005.

2- د. **جركس**، ربى، ""، **دور المؤشرات في تقييم كفاءة الأداء المالي لاستثمارات المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية مقارنة**، رسالة دكتو اره، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2012.

المواقع الالكترونية:

1- ماهي البطالة المقنعة وما هي سلبياتها وحلولها؟"، مقال الكتروني على الموقع الذي تم الاطلاع عليه يوم 25 ماي 2021، www.bayn.com/at/specialties

2- بكر ريحان : رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية، من موقع الإنترنت .
www.arablawinfo.com

الملاحق

جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الإستبيان

سيدي الكريم، سيدتي الكريمة .....
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،
استجابة لمتطلبات البحث العليمي يشرفنا أن نضع بين ايديكم هذه الاستبانة لدراسة آرائكم حول موضوع ماستر بعنوان : "محددات أداء الصناعة المصرفية الإسلامية " بنك الوطني الجزائري فرع النعامة ونظرا لأهمية رأيكم في هذا المجال نأمل منكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبانة بدقة، حيث أن صحة النتائج تعتمد بدرجة كبيرة على صحة اجابتكم، فمشاركتكم ضرورية ورأيكم عامل أساسي من عوامل نجاحها ونحيطكم علما أن جميع اجاباتكم لن تستخدم الا لأغراض البحث العلمي فقط.
تقبلوا فائق الاحترام والتقدير....

من اعداد الطالب: **إشراف الأستاذ:**

- **بورحلة جيلالي** **دنزعي عز الدين**

السنة الجامعية 2021/2020

الجزء الأول:
البيانات الشخصية
الرجاء وضع (x) أمام الإجابة التي تتناسب مع اختيارك

1. الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2. العمر

أقل من 30 سنة ☐ من 31 سنة الى 40 سنة ☐
من 41 سنة الى 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة ☐

3. المستوى التعليمي:

ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐

4. علاقة العمل

مرسم ☐ فترة تربص ☐

5. عدد سنوات العمل:

أقل من سنة ☐ من سنة الى 05 سنوات ☐ أكثر من 05 سنوات ☐

الجزء الثاني:

المحور الأول: محددات الأداء

الرقم	العبارات	موافق	غير موافق	موافق بشدة	غير موافق بشدة
1	البنك الذي تتعامل فيه لا يدفع ولا يأخذ فوائد على المدخرات والقروض				
2	يقدم البنك الإسلامي ندوات ودوريات لعملائه من أجل تحسين معلوماتهم				
3	أصبح للبنك الذي تعمل فيه وزن البنوك التجارية				
4	يسعى البنك الإسلامي الى تلية الحاجيات المناسبة للعملاء				
5	يعمل البنك على التحسين المستمر في كافة الخدمات المصرفية				
6	يقدم البنك أيام مفتوحة لزبائنه				
7	يقدم البنك جوائز وحوافز نقدية وعينية للعملاء				
8	لدى البنك معدات وتجهيزات مصرفية بتقنية عالية ومتطورة				
9	يتوفر البنك على أماكن لوقف سيارات الزبائن				
10	ساعات العمل تلائم الزبائن				
11	لدى البنك أنظمة توفر الحماية والمحافظة على اسرار العملاء				
12	الاتصال بالبنك عبر الهاتف والبريد الالكتروني هو سهل				
13	لدى البنك صناديق خاصة للمحافظة على ممتلكات العملاء				

المحور الثاني:
الصناعة المصرفية الإسلامية

الرقم	العبارات	موافق	غير موافق	موافق بشدة	غير موافق بشدة
1	يعمل البنك الذي تعمل فيه وفق مبادئ الشريعة الإسلامية				
2	توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية والمصاريف التجارية				
3	تعتبر عوامل جذب العملاء مغرية في البنوك الإسلامية				
4	تضع البنوك الإسلامية مصلحة العملاء في اعلى سلم أولوياتها				
5	تعمل إدارة البنوك الإسلامية عن أسعار الخدمة المقدمة للعملاء				
6	ينظر البنك لشكوي الزبائن على بعده عن مناطق السكان				
7	تتوفر في البنوك الإسلامية لجان خاصة لدراسة المناطق الأنسب للعملاء لبناء فروع في تلك المناطق				
8	تقدم البنوك الاسلمية أسعار مناسبة تلائم جميع العملاء فيها				
9	يفصح النظام المحاسبي في البنك الإسلامي عن كافة المعلومات التي يطلبها الزبون				
10	تنسجم المعالجات المحاسبية للقوائم المالية مع تعاليم البنك الإسلامي				
11	البنك الإسلامي الذي تعمل فيه يوفر استثمارات بالمشاركة بالأرباح				
12	يساهم البنك الإسلامي في حل مشكلة نقص تمويل الضرائب				
13	التمويل الإسلامي يمكن من الاستفادة من الأموال المدخرة بتفعيل صكوك الاستصناع				